

(البدايات اللازمة للنشوء والنمو والتجسيد الديمقراطي)

The necessary beginnings for emergence, growth and democratic embodiment

الباحث/ د. عبد المجيد نايف أحمد علونة

أستاذ علم الاجتماع وباحث في مجال العلوم الاجتماعية، رام الله، فلسطين

Email: a_dr.abed@yahoo.com

الملخص:

لقد هدف هذا البحث إلى توضيح الاستراتيجيات الأولية اللازمة للنمو الديمقراطي، وتحديد شروط التنمية السياسية اللازمة لحدوث عمليات التحول الديمقراطي، وتوضيح صورة التنمية الديمقراطية، ومكافحة الفساد، وتوضيح كل من: عوامل تقدم المناقشة الديمقراطية، وعمليات التنمية اللازمة للتحول وتعزيز النظام الديمقراطي. كما هدف هذا البحث أيضاً إلى توضيح كل من: صورة القوة الشرعية في ظل وجود النظام الديمقراطي السياسي الحاكم والمبادئ الأساسية اللازمة للنظام الديمقراطي، وقيم النظام الديمقراطي، والحقوق في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الفعلي، وتوضيح دور الأمم المتحدة والتنمية الديمقراطية في العالم، وتمثلت أهمية هذا البحث في توضيحه ومدى مساهمته في معرفة وتحديد البدايات اللازمة للنشوء والنمو والتجسيد الديمقراطي، وقد جاءت حدود هذا البحث ضمن الحدود النظرية الموضوعية والزمانية المحددة بسنة نشرة، كونه بحث نظري/ استعراضي/ توضيحي/ تجميعي/ للمعلومات، وهو معتمداً بذلك على دراسات سابقة نظرية وعملية أيضاً وبأشكال مختلفة ما بين كتب ومؤتمرات وأبحاث منشورة في مجلات وغيرها، وقد اعتمد بذلك على استخدام المنهج التحليلي النقدي، وقد توصل إلى أنه لا بد من وجود بدايات لازمة ومهمة للنشوء والنمو والتجسيد الديمقراطي في داخل كل مجتمع ساعي لذلك، وقد أوصى هذا البحث في نهايته بضرورة العمل على دعم هذه البدايات من قبل الأفراد والمؤسسات العاملة في المجتمع وبشكل متعاون.

الكلمات المفتاحية: النمو الديمقراطي، الاستراتيجيات الأولية، التنمية السياسية، الشرعية، الحقوق.

The necessary beginnings for emergence, growth and democratic embodiment

Abstract:

The aim of this research is to clarify the primary strategies necessary for democratic growth, to define the conditions for political development necessary for democratic transition processes to occur, to clarify the image of democratic development, to combat corruption, and to clarify each of factors that advance democratic debate, and development processes necessary for transformation and strengthening the democratic system. This research also aims to clarify both: the image of legitimate power in the presence of the ruling political democratic system and the basic principles necessary for the democratic system, the values of the democratic system, rights under the application of the actual democratic system, and to clarify the role of the United Nations and democratic development in the world, and the importance of this Research in clarifying the extent of its contribution to knowing and determining the beginnings necessary for emergence, growth and democratic embodiment. And in various forms between books, conferences and research published in magazines and others, and he relied on the use of the critical analytical method, and he concluded that there must be necessary and important beginnings for emergence, growth and democratic embodiment within every society seeking this, and this research recommended at the end the necessity of Work to support these beginnings by individuals and institutions working in the community in a cooperative manner.

Keywords: democratic growth, primary strategies, political development, legitimacy, rights.

المقدمة:

إن النمو الديمقراطي في بداياته لا بد إلا أن يكون له أجواء مناسبة تساعده على التسرع في الانتشار في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، لذلك فلا بد من وجود مقومات أساسية لازمة في الوجود له، ومهيئة بطريقة مناسبة استعداداً لهذا التحول ومن هذه المتطلبات الأساسية هي:

1- وجود وعاء حضاري، أي الاستعداد لتقبل ما هو إيجابي من الحضارات المختلفة، كما تحتاج الى ذلك الاقتداء كل دولة في نشوء تقدمها مقارنةً بالدول الأكثر منها تقدماً وحضارةً كأمر طبيعي لذلك الأخذ بالتقدم، ولذلك فلا بد من وجود تهيئة مناسبة من قبل الدول الآخذة بهذا الاقتداء.

2- استعداد عقلي قائم على العلم والمعرفة لمواكبة التحديث.

3- مناخ ثقافي واجتماعي يتضمن الاحترام للعقل والحرية والكرامة الإنسانية.

كما لا بد من الذكر هنا أن تلك الاستعدادات لتقبل النمو والتحول الديمقراطي لا بد لها إلا أن تكون على مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ... الخ. لينعكس ذلك بطريقة إيجابية على المعايير القيمية وعلى النشاط الإنساني المتعدد الوجوه والإشكال، لذلك فالديمقراطية هنا تعني ميل الجماعة البشرية الموجودة في داخل المجتمع الى عقلنة شؤونها المتنوعة وتنظيمها بشكل سليم وإدارتها بأكثر مما يمكن من المشاركة في القرار والأقناع لدى الغير، وأقل ما يمكن من القسر والعنف في تعاملها (بشير نافع وآخرون ...، 2001 م، ص 250)، وعلى اعتبار ذلك ولأجل تعميق مفهوم المواطنة المتساوية في النظرة والتطبيق الفعلي السليم، وتحويل المواد الدستورية والقوانين الصادرة الى حيز الواقع لمصلحة جميع الفئات الاجتماعية، لذلك فلا بد من وجود الواجبات التالية: (بشير نافع وآخرون ...، مرجع سابق، ص 250 – 253).

- 1- النيات الحسنة لدى مختلف أفراد وفئات ومؤسسات المجتمع.
- 2- تطبيق وإيجاد الثقافة السياسية من جميع الأطراف الديمقراطية.
- 3- وجود المؤسسات الديمقراطية الحكومية والأهلية.
- 4- العمل على دعم مؤسسات المجتمع المدني وهي المنظمات غير الحكومية.
- 5- تحديث وتطوير البنية الاجتماعية التقليدية، من خلال العمل على تسييس الجميع.
- 6- العمل على محاربة الفساد وما ينتج عنه.
- 7- مساعدة ورفع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع بلا استثناء.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث بكل مما يلي:

- 1 – توضيح الاستراتيجيات الأولية اللازمة للنمو الديمقراطي، وتحديد شروط التنمية السياسية اللازمة لحدوث عمليات التحول الديمقراطي.
- 2 – إظهار صورة التنمية الديمقراطية ومكافحة الفساد، وتوضيح كل من عوامل تقدم المناقشة الديمقراطية وعمليات التنمية اللازمة للتحول وتعزيز النظام الديمقراطي.
- 3 – معرفة كل من صورة القوة الشرعية في ظل وجود النظام الديمقراطي السياسي الحاكم والمبادئ الأساسية اللازمة للنظام الديمقراطي.
- 4 – تحديد قيم النظام الديمقراطي والحقوق في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الفعلي وتوضيح دور الأمم المتحدة والتنمية الديمقراطية في العالم.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في المساهمة العلمية والعملية بكل مما يلي:

- 1 – يساهم في توضيح الاستراتيجيات الأولية اللازمة للنمو الديمقراطي وتحديد شروط التنمية السياسية اللازمة لحدوث عمليات التحول الديمقراطي في داخل المجتمع.

- 2 – يُعزز إظهار صورة التنمية الديمقراطية ومكافحة الفساد وتوضيح كل من عوامل تقدم المناقشة الديمقراطية وعمليات التنمية اللازمة للتحويل وتعزيز النظام الديمقراطي في داخل المجتمع.
- 3 – ينمي معرفة كل من صورة القوة الشرعية في ظل وجود النظام الديمقراطي السياسي الحاكم والمبادئ الأساسية اللازمة للنظام الديمقراطي الموجود في داخل المجتمع.
- 4 – يزود المكتبة العربية ببحث جديد يتمثل باحتوائه على تحديد قيم النظام الديمقراطي والحقوق في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الفعلي، وتوضيح دور الأمم المتحدة والتنمية الديمقراطية في دول العالم أجمع.

1 – الاستراتيجيات الأولية اللازمة للنمو الديمقراطي:

إن الاستراتيجيات أي طرق التوافق الأساسية اللازمة للنمو والتحول الديمقراطي لها مستويات للصالح الشخصي والعائلي والبلدي والقطري والقومي، فالمهم هنا هو كيفية النفاذ من المستوى الشخصي وتجاوزه الى المستوى القومي الذي يُعتبر كأعلى مستوى بالنسبة للمواطن في بلده أينما كان وذلك ليتم العمل على رسم الطبيعة والمجال والحدود المناسبة لجعل تلك الاستراتيجيات للصالح القومي أولاً ومن ثم فإن الصالح الشخصي الخاص والعائلي يمكن أن يأتي تلقائياً إذا تم تحديده والعمل على تطبيق النمو لتلك الاستراتيجيات المرسومة لتتلاءم مع واقع ما يجري من تغييرات على مختلف المجالات والأصعدة وبما يتلاءم مع الصالح القومي للبلد المعني بذلك، لأن تطبيق ما جرى رسمه من طرق للتوافق والمتمثلة باستراتيجيات بطريقة صحيحة وسليمة وخالية من الفساد يؤدي بالتالي الى النهوض بالمجتمع الى مزيداً من النمو والتطور والتقدم والتحديث بشكل يواكب ما يجري في مختلف دول العالم أو كمقدمة سليمة لمواكبة ما يجري من خلال الاهتمام والعمل على تحديث المجتمع في مختلف المجالات المتباينة العامة منها والخاصة الداخلية والخارجية القديمة منها والحديثة السياسية والفكرية من ناحية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

كما أن ضرورة العمل على رسم الطرق التوافقية المناسبة للاستعداد على نمو وتطوير المجتمع نحو التحول الديمقراطي لا بد إلا أن يكون ذلك مواكباً لما يحدث عالمياً وعدم الانعزال في طرق أخرى قد تكون مُضلة لما يجري، وغير معروفة النتائج لما سيحدث في المستقبل القادم للمجتمع والجمهير المختلفة وحتى الفئات الحاكمة في النظام السياسي ككل، ولقد بات من الواضح أنه كلما اشتدت قوة الفرد في عمله أو الجماعة في أعمالها أو علا مقامهم أو ذاع صيتهم، تفوقت نماذجهم على النماذج الأخرى فعلاً وانتشاراً في الوجود والعمل (قسطنطين زريق، 1998 م، ص 93)، وأيضاً في التنظيم Management أو المعالجة للعلل Treatment Of Maladies – والآمال Hopes – والتطلعات Expectations . كما أن العقلانية في تصرف الناس على أساسها لا بد إلا أن تقوم على ثلاثة أسس رئيسية وهي:

1- الموضوعية.

2 – الخضوع للنقد.

3 – العزم والجد، وهذا ما جعل الاعتبار أن ذلك من الأشياء المهمة لقيام الحقيقة حيث أن التضحية في سبيل الحقيقة وإظهارها يجب ألا تعتبر أدنى منزلة أو أقل قدرأ من التضحية في سبيل الوطن أو الاستقلال والسيادة لدى مختلف فئات المجتمع، كما تُعتبر أيضاً أن العقلانية الواعية الثابتة كما تم وصفها مطلوبة في كل زمان ومكان، إلا أنها أوجب ما تكون في أوقات الاضطرابات كوقتنا هذا والعقلانية باعتبارها حصناً منيعاً هي أجدر بالانتشار والعناية في المجتمعات المتخلفة،

وذلك على لحاق هذه المجتمعات بمطالب العصر والدول المتقدمة بعد أن يتوفر للعقلانية المزيد من الرعاية والعناية في المجتمعات المذكورة "الدول النامية أو دول العالم الثالث والرابع أو الدول المتأخرة أو الدول المتخلفة" للتوافق مع متغيرات هذا العصر الجارية بتسارع فائق مثملاً هو ظاهر أمام الجميع (قسطنطين زريق، مرجع سابق، ص 67 – 68).

إن الإيمان الأعمى يجعل البعض يُنكر قدرة الإنسان على تغيير مجرى الأحداث على اعتبار أنها قدر مرسوم، فالأمور عندهم مقبولة كما هي وللحياة والتاريخ أحكام يجب التقبل بها كما تأتي، فذلك العمل جعل شرائح كبيرة في المجتمع راسخة في أوضاعها وأوامها وغير ناهضة، وهذا يجعلها أيضاً بعيدة عن مواكبة التطورات الجارية مما يجعلها عرضة للضعف ومن ثم التدخل المباشر وغير مباشر من دول وأطراف خارجية من أجل التبدل والتطور على حساب تلك الدول والمجتمعات الموصوفة بالمتخلفة، فذلك يُفسر بالعجز عن محاولة إدراك الأسرار المخفية وغياب الفهم الصحيح، فلا تعارض ما بين القدر وما بين مسؤولية الإنسان عن عمله للحكمة الإلهية في التكوين والتوجيه للأحداث الجارية (قسطنطين زريق، مرجع سابق، ص 43).

إن القبول بما يجري هو أمر أخطر من الشعور بالعجز ومحاولة النهوض، ذلك أن الأمر الأول يجعل من الإنسان مستسلاً لما يحدث وغير راغباً أو محولاً في التغيير للأوضاع الجارية أو مواجهة أي منها، فكيف إذا كان ذلك الإيمان من قبل شرائح كثيرة في بعض المجتمعات؟ لذلك فلا بد إلا أن يأتي بنتائج سلبية جد خطيرة على المجتمع في حاضره الحالي ومستقبله القادم للنهوض بما يتلاءم ومتطلبات الحضارة الحديثة لمواكبة ما يجري من حوله، والابقي متخلفاً وعرضة للتدخلات الخارجية تحت ذرائع التنمية البشرية وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية السورية (*) القائمة في أساسها من قبل بعض الدول كآلية

(*) ديمقراطية صوريه: Sham Democracy

هي: نظام حكم سياسي يشبه من حيث الشكل النظام الديمقراطي في بعض جوانبه إلا أنه يختلف عنه من حيث المضمون. انتشرت نظم الديمقراطية السورية في بعض دول العالم الثالث كصيغة مخففة من صيغ النظم الاستبدادية. وقد ظهرت معظم نماذجها بعد انتهاء الحرب الباردة كوسيلة من وسائل تكيف الأنظمة الاستبدادية مع التغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية بعد انتهاء تلك الحرب. وكان من أهم تلك المتغيرات زيادة الضغوط الخارجية على النظم الاستبدادية لإدخال إصلاحات على نظمها السياسية، خاصة أن تلك النظم لم يعد بإمكانها الحصول على نفس الدعم والتأييد الخارجي الذي كانت تحصل عليه خلال فترة الحرب الباردة.

وتتميز نظم الديمقراطية السورية بإعلان الدولة رسمياً تبني النظام الديمقراطي، واتخاذ إجراءات تسمح بالتعددية الحزبية، وحرية الرأي والصحافة، وإجراء انتخابات دورية للمناصب العليا في الدولة. ولكن يتم في نفس الوقت تكييف تلك الإجراءات لصالح النظام الحاكم عبر وسائل دستورية وقانونية وسياسية تفرغ تلك المظاهر الديمقراطية من محتواها الحقيقي. الأمر الذي يؤدي عملياً إلى بقاء جوهر النظام الاستبدادي وعدم إحداث تغيير في النخب الحاكمة، أو تغيير حقيقي في آلية الحكم. ويمكن تلخيص أهم العناصر والسمات التي تتميز بها الديمقراطيات السورية والتي تمنعها من أن تكون ديمقراطيات حقيقية في النقاط التالية:

- غياب أي فصل حقيقي للسلطات: فعلى الرغم من وجود سلطة تشريعية وسلطة قضائية إلا أن النظام الحاكم يسيطر عملياً على السلطتين التشريعية والقضائية. ويتم هذه السيطرة على السلطة التشريعية من خلال سيطرة الحزب الحاكم عليها بواسطة الانتخابات، التي يتم تكييفها قانونياً وإجرائياً لتأتي نتائجها في مصلحة ذلك الحزب. أما السلطة القضائية فإنها تتبع السلطة التنفيذية من خلال سيطرة الأخيرة على تعيينات القضاة وميزانية الجهاز القضائي، وغالباً ما نجد في مثل هذه الأنظمة وزارة للعدل تُساهم مع رئيس الدولة (ملك أو رئيس) في السيطرة على الجهاز القضائي في الدولة.
- وضع قيود كثيرة على حرية الرأي تستخدمها الحكومة ضد الآراء التي تراها خطرة عليها وتمس مصلحة النظام السياسي، فيتم بذلك حظر إبداء الرأي في مثل هذه القضايا، هذا إضافة إلى أن الحكومة تسيطر في ظل أنظمة الديمقراطية السورية على أجهزة الإعلام الجماهيرية مثل الإذاعة والتلفزيون ومؤسسات الصحافة الكبرى، ويتم تمويل هذه الأجهزة من الخزينة العامة وتسخيرها للترويج والدعاية للنظام الحاكم. في نفس الوقت الذي يتم فيه منع المعارضة أو أي أطراف مستقلة من إنشاء وسائل إعلام جماهيرية موازية.

استقلالية خاصةً واستقلالية لتحقيق رغبات دول معينة ومصالح آنية وشخصية فقط دون العمل الجاد على تحقيق عملية التنمية البشرية المستدامة أو التنمية الاقتصادية والعمل الجاد على النهوض بالمجتمع في أي مجالاً من مجالاته الحياتية المختلفة.

كما أن الإيمان الأعمى بأي موضوع يجعل من بعض الشرائح فاقدة للإحساس بضرورة إحداث التغيير أو العمل لاكتساب القدرة عليه في ذلك الموضوع، لذلك بقي وجودهم سلبياً في المجتمع ولا يقوم على أي عمل إيجابي (قسطنطين زريق، مرجع سابق، ص 42)، فهل صحيحاً أن تحديد الموقف أو غيره ينتج عند الإحساس بالواجبات ام لا.... ؟

إن العلاقة الاجتماعية الموجودة والمتمثلة بين الإنسان والجماعة، ليست ظاهرة سطحية فقط خارجة عن إرادة البعض ولا هي منفصلة عن حقيقة الكائن البشري في تعامله مع الغير، حيث أن الانتماء الى فئة اجتماعية معينة يعني إذاً الاعتراف بأن هذه الفئة يمكنها بالفعل أن تطالب المنتمي إليها ببعض الأعمال الخاصة بكل الطرفين، وأن توجه مسلكه الاتجاهات الملازمة لأهدافها المنشودة والخاصة بهما، بالإضافة الى أنها "أي الجماعة" تعمل على فرض لبعض الجهود على الشخص المنتمي إليها، إضافة الى وضعها لبعض الحدود المتعلقة برغبات الفرد وتملي عدد من الأشكال على تصرفات ذلك الفرد ونشاطاته، فهذا بطبيعته انتماء الفرد لجماعة ما وهو بالتالي يمثل الواقع الاجتماعي لسلطة الجماعة الحاكمة الموجود بها ذلك الفرد بغض النظر عن طبيعته وطبيعة الوقت الذي يوجد فيه سواء كان ماضياً أم حاضراً أم مستقبلاً (جان وليام لأبيار، 1983 م، ص ص 9 – 10).

كما أن قدرة الجماعة على التأثير الخارجي على الجميع، أي قدرتها على التأثير في وسطها ومحيطها الطبيعي والاجتماعي القريب منها، مشروطة بقدرتها على التأثير داخلياً في أعضائها المنتمين إليها من الأفراد، حيث أن السلطة الاجتماعية فيها إذاً، هي سلطة دافعة لأفرادها وأفعالهم أكثر منها قاصرة (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص ص 13 – 14)،

- تقوم الحكومة، في ظل غياب مبدأ فصل السلطات، بتكليف القوانين وفقاً لما يخدم المصلحة المباشرة للنظام الحاكم، فتتم صياغة بنود الدستور بما يخدم تلك المصلحة ويؤدي إلى استمرار بقاء الحكومة في السلطة. فيما يتم تشريع قوانين تحد من حرية قوى المعارضة وحركتها، مثل حظر نشاط بعضها، ووضع العراقيل أمام نشاطها التي يسمح لها بالعمل من خلاله.
 - في الدول الملكية التي تطبق أشكال من الديمقراطية الصورية، تتركز السلطة الفعلية في يد الملك الذي يصل إلى السلطة عن طريق الوراثة، وذلك الأمر يتناقض عملياً مع أحد من أهم مبادئ الديمقراطية وهو مبدأ تفويض السلطة.
 - أما الانتخابات لمنصب رئيس الدولة في دول الديمقراطية الصورية، فإنها غالباً لا تتم بشكل تنافسي، أو أنها تجري تحت قيود وظروف كثيرة تمنع المنافسين الحقيقيين من منافسة رئيس الجمهورية.
 - يكون المال العام والوظيفة العامة وجميع مرافق وممتلكات الدولة مسخرات في دول الديمقراطية الصورية لصالح حزب الحكومة، الأمر الذي يعني غياب أي شكل من أشكال تكافؤ الفرص بين القوى السياسية.
- أن كل ذلك يؤكد أن نظام الديمقراطية الصورية يختلف بشكل جوهري عن النظم الديمقراطية الحقيقية. حيث تغيب في الأولى إمكانية تحقيق الغاية الرئيسية من النظام الديمقراطي المتمثلة في قدرة الناس على التأثير في النظام السياسي. كما أن الممارسة السياسية في نظم الديمقراطيات الصورية لا تؤدي إلى تغيير واستبدال النخبة القائمة، أو حتى الحد من استبداد تلك النخبة وفسادها واحتكارها للسلطة. وباختصار فإن النظام الديمقراطي يشبه اللعبة، مما يعني خضوعه لنفس شروط وآليات أي لعبة. واللعبة يُشترط لكي تصبح حقيقية، وجود قواعد تطبق على جميع اللاعبين، ووجود حكم مستقل يضمن تطبيق تلك القواعد. وغياب ذلك الشرط ينفي عن اللعبة صفتها الحقيقية. لذلك فلا يمكن تخيل قيام لعبة ما يسمح فيها لأحد الأطراف بخرق قواعدها بالطريقة التي يريد، وفي نفس الوقت يكون ذلك الطرف هو الحكم في تطبيق قواعد اللعبة. لأن ذلك يؤدي بشكل تلقائي إلى انتصار ذلك الطرف في جميع المنافسات التي يدخلها، وبالتالي انتقاء وجود اللعبة في أرض الواقع. وينطبق هذا الأمر بشكل واضح على الممارسات التي تتم في أنظمة الديمقراطية الصورية. حيث نجد قواعد الممارسة السياسية، التي يحددها الدستور والقوانين، قد تم وضعها من قبل الحكومة وهي أحد الأطراف في العملية السياسية. كما نجد أن هذه الحكومة هي الحكم في تطبيق تلك القواعد من خلال سلطة قضائية تابعة لها ولا تتمتع بأي استقلال. في نفس الوقت الذي يتم فيه استبعاد اللاعبين القادرين على منافسة الحكومة. وتكون النتيجة ان هذا النظام ليس سوى نظام استبدادي، يمارس استبداده بشكل متخفي وأكثر ذكاءً. (المصدر: عبد الناصر حسين المودع، دليل المصطلحات السياسية، صنعاء: مركز التنمية المدنية، د. ط، 2005م).

فهذا يعتبر قائداً للبرهان على ذلك وهو قوة الجماعة في التأثير على كل فرد من أفرادها، ولذلك فلا بد من العمل الدأوب والتوضيح الدائم في الكشف عن الوسائل التي من شأنها أن تعمل على إصلاح بعض الأخطاء التي قد تنتج عند تطبيق الديمقراطية وتعالج تلك الأمراض التي قد تأتي نتيجة لبعض القائمين على ذلك النظام في أي مجتمع كان، ولا بد من الذكر هنا أيضاً أن العمل الدأوب له خاصيةً ثالثة أساسيةً أخرى مهمة وهي العمل على إبراز المزايا الطبيعية للديمقراطية عند تطبيقها، إضافةً إلى الخبرة التي يمكن أن تُعطى بعد البحث المستمر عن ما هو صحيح ودائم حتى لو كان بشكل نظري، لأن الجانب النظري للنظام الديمقراطي سيصبح فيما بعد نظاماً عملياً مطبقاً في المجتمع الساعي لذلك النظام، حيث أن اعتماد الوسائل السلمية البسيطة والسهلة جعلت من الديمقراطية نظاماً ناجحاً في البداية وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية قبل دول أوروبا (مهدي محفوظ، 1994 م، ص 171). لذلك فإن التحول الديمقراطي الحقيقي والفعلي لا بد عند قيامه من وجود بعض من العوامل الأساسية واللازمة له فلا بد في هذه الدراسة من تناول تلك الاحتياجات المهمة والتي يُشار إليها باحتياجات التحول الديمقراطي وهي ما يلي: (حسنين توفيق إبراهيم، 2005 م، ص 87).

1- الانتقال (*) إلى التعددية السياسية.

2- إيجاد نمط مناسب من قبل النخبة الحاكمة والقوى المعارضة في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي أو التحول الديمقراطي.

3- العمل ضمن إطار التعددية السياسية على الصعيدين القانوني والمؤسسي.

4- وجود ديناميات الممارسة السياسية في ظل التعددية الحزبية.

5- العمل على تطبيق الانتخابات بصورة صحيحة وعدم التزوير المباشر وغير المباشر، المتمثل في عدم أحادية جهاز الشرطة أو الرقابة بشكل عام.

6- أيجاد وتقوية العلاقة الإيجابية بين الدولة ممثلة بالحكومة أو السلطة الحاكمة ومنظمات المجتمع المدني والعمل على تقويتها.

7- العمل على ازدياد المشاركة السياسية وتفعيلها.

8- إظهار دور الأحزاب السياسية والمؤسسات البرلمانية المختلفة المؤيدة منها والمعارضة لها وعلى مختلف العرقيات والأديان، لأن ذلك يُقلل من حدة التطرف لدى بعض الأحزاب السياسية ومن أهمها الأحزاب السياسية الدينية، والسلطة القضائية والمؤسسة العسكرية وخاصةً في الناحية السياسية أيضاً.

2- شروط التنمية السياسية اللازمة لحدوث عمليات التحول الديمقراطي:

تعتبر التنمية من المواضيع الأساسية وشرطاً من الشروط الأولية لإحداث عمليات التحول الديمقراطي في كافة المجتمعات، لذلك فتأتي عملية التنمية كمقدمة للتحول الديمقراطي. كما وتساهم عملية التنمية بالعديد من الأعمال اللازمة لعملية التحول الديمقراطي ومن مساهمات عملية التنمية اللازمة للتحول الديمقراطي ما يلي:

1. العمل على تحقيق الحد الأدنى من الاتفاق.

(*) انتقال: Transmission

حيث ينتقل معنى ما إلى معنى آخر مرتبطاً به في المكان أو الزمان. (المصدر: عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الطبعة الأولى، 2006 م، ص 72).

2. الوصول إلى درجة كافية أو مناسبة من التعددية الاجتماعية، خاصة في ظل وجود الإطار السياسي.
3. تواتر النخبة.
4. تحقيق درجة عالية من المساواة في التوزيع للثروة والتعليم.
5. تحقيق المساواة والصعود بها.
6. النهوض الاقتصادي والاجتماعي.
7. زيادة القدرات والكفاءات بعد العمل على تحقيق التنمية السياسية.
8. بعد ذلك فإن عملية الممارسة الديمقراطية تكون سهلة في تطبيقها في داخل المجتمع.

إلا أن ذلك يُعتبر أنه لا بد له من وجود حالة ربط بين تحقيق هذه الشروط اللازمة لعملية التنمية السياسية وبين الوصول إلى حالة معينة من الرفاه الاقتصادي وغيره. (ثناء فؤاد عبد الله، 2001 م، ص ص 287 – 288).

لقد ثبت أن هنالك اختلاف من بلد لآخر من حيث التحول الديمقراطي. (رفعت السعيد، 2005 م، ص 46). فهذا يدل على أن التطبيق الديمقراطي أيضاً سيحصل وباختلاف من مجتمع لآخر، فذلك لا يعني توقف عملية التحول الديمقراطي ما دامت المطالبة بإقامة الديمقراطية والدعوة إليها قائمة باستمرار، ومع كل ذلك فلا يمكن تحقيق التحول الديمقراطي دفعة واحدة، حيث ظهر بأنها أي الديمقراطية عملية تاريخية، ولا يمكن الوصول إليها إلا بشكل جاد ومتوازن من قبل الجميع أفراداً وجماعات ومؤسسات متنوعة. (رفعت السعيد، مرجع سابق، ص ص 98 – 99).

لقد وصفت العملية السياسية الديمقراطية عند التحول بها بأنها لا بد إلا أن تكون شاملة لجميع النواحي في أي مجتمع، ولذلك يلزم تعميق القيم الخاصة بالديمقراطية الفعلية والموجهة لسلوك جميع أفراد المجتمع والإشارة هنا إلى ضرورة العمل على البناء والآليات والمؤسسات المختلفة، والمقصود بالمؤسسات هنا هي المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والتي تمارس الديمقراطية من خلال وجود تلك المنظمات لتعمل على ذلك التحول الديمقراطي الجاد، تأكيداً للقيم الديمقراطية وأهدافها ممارسةً ووجوداً على الرغم من الوصف لها بأنها عملية صعبة وطويلة الأمد، إلا أنه لا مجال للخروج عليها على اعتبار أن ذلك يحتاج لتغييرات اجتماعية لا تتحقق بسهولة. كما أن تعزيز الديمقراطية الفعلية والحقيقية، بمعنى ممارستها في الواقع العملي، جاء هنا بشكل لا يقبل التأويل بأنها ستختلف من بلد لآخر، وهي مختلفة أيضاً من حيث الزمان والمكان والبلد والشعب بما فيه من جميع الشرائح والفئات (رفعت السعيد، مرجع سابق، ص ص 48 - 49). كما توصف هنا عملية التحول الديمقراطي الفعلي بأنها ليست عملية سهلة ولا تحقق نتائج ثابتة مطلقة بشكل سريع، لذلك فتوصف هنا أي عملية التحول الديمقراطي الحقيقي على أنها معركة اجتماعية وسياسية مستمرة نحو الأمام تعيش وسط متناقضات مختلفة تفرض عليها التقدم أو التراجع من حيث وجودها والمناداة بها، كما توصف بأنها معركة سياسية ومجتمعية أيضاً وتحتاج إلى الحماية من الجميع حتى تبقى مستمرة بطريقة صحيحة وحقيقية وفعلية في التطبيق، فلا يكفي وجودها فقط، من هنا تتضح ضرورة أهمية وجود وعمل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات الأخرى للحفاظ على وجود الديمقراطية الفعلية بشكل سليم. ولذلك فلا بد من خلال مظاهر المشاركة السياسية والحرية السياسية والانتخابات الحرة النزيهة في العمل على تحديد معايير الوجود الديمقراطي الفعلي أو التحقق الديمقراطي الفعلي في الوجود والعمل التطبيقي، ويتضح أيضاً أنه لا بد من أن يكون المجتمع مهيباً بوعيها وتقدمها واستقبالها بشكل مناسب،

بحيث يُعتبر هنا بأن التطور الاجتماعي لوحدة لا يكفي لتحقيق النمو والتحول الديمقراطي الفعلي في داخل المجتمع بل لا بد من وجود التطور من مختلف النواحي المتنوعة من سياسية واقتصادية وثقافية وغيرها. (رفعت السعيد، مرجع سابق، ص 18 - 26).

إن ضعف الدولة قد يؤدي إلى تقوية الانتماءات العائلية والعشائرية، أو قد يكون الوجود لتلك الانتماءات المختلفة هو السبب في ضعف الدولة، وهذا بدوره يعمل كعائق ضد عملية التطور الديمقراطي، بحيث تصبح هذه الفئات قائمة على التعصب والانغلاق والجمود بدل من التسامح والانفتاح والمرونة Tolerance , Openness And Flexibility وذلك لأنها أي تلك الانتماءات تصبح مبادئ، بحيث تكون مرتبطة بثقافة غير ديمقراطية (رفعت السعيد، مرجع سابق، ص 33)، مما يؤدي إلى وجود أنواع غير فعالة للديمقراطية تنعكس بالمسميات التالية:

- أ- الديمقراطية المقيدة.
- ب- الديمقراطية المستبدة.
- ت- الاستبداد الديمقراطي في ظل وجود الأحزاب السياسية وعدم وجود انتخابات صحيحة (رفعت السعيد، مرجع سابق، ص 39).

ث- الظلم السياسي (*) : المتمثل بحرمان أفراد المجتمع من نيل حقوقهم الأساسية.

كما تتشبه الديمقراطية الكلية هنا بالسيادة كوسيلة انتقال وفي حالة تفكيك تلك السيادة فلا يمكن عندها أن تكون وسيلة انتقال وهكذا الديمقراطية، لذلك فلا بد من تطبيقها بصورة كاملة وعدم الإنقاص منها وحتى لو كانت كل الأجزاء منها صالحة ولكنها غير موجودة في إطار واحد لتصبح نسق موحد، لذلك فلا بد من وجود التواجد الديمقراطي المتكامل، كما يسميه تقرير الأمم المتحدة فيوصف الديمقراطية بأنها لها تحديات وأن النواحي الخصوصية المحلية بكل مجتمع على حدا لا بد إلا أن تلعب دوراً حتمياً وكبيراً من أجلها. كما أن للظروف الخاصة والتاريخية بكل أمة والتي تتبع منها الديمقراطية تأثيراً كبيراً عليها أيضاً وإن تلك الأوضاع تتطلب التدقيق في دراستها عن الوجود الديمقراطي المختلف لكل بلد عن غيره والتي تتمثل تلك الاختلافات والظروف بوجود التأييد والمعارضة في النظام الديمقراطي بشكل سلمي بعيداً عن العنف والقسر والفوضى In apeaceful منها ولا بد من العمل على تنظيمها بحيث أصبح يطلق عليها اسم "المعارضة المنظمة". كما أن النواحي التي يكفلها وجود النظام الديمقراطي كما وضعها Dahl على اعتبار أن هنالك علاقة قوية بين التنمية البشرية وارتفاع مستوى المعيشة والذي يوجد ارتباط مهم بينهما وبين الوجود الديمقراطي الحقيقي،

(*) الظلم السياسي: Political Injustice

هو: ((حرمان الفرد داخل الدولة من أن توحى حقوقه الأساسية والطبيعية التي تجعله على قدم المساواة مع الآخرين ويتعلق في المقام الأول بحقوق الأفراد وهذا يعني عدم احترامهم)) (المصدر: صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى العلوم السياسية، الخرطوم: مطبعة جي تاون، الطبعة الثانية، 2003م، ص 207). ((والحقوق مربوطة بالواجبات والطاعات، وحق أحد أفراد الدولة هو واجب على فرد آخر، فلا حقوق في مجتمع لا يقيم وزناً للطاعة ولا يقدمها بسخاء للدولة. كما أن الدول تعرف بالحقوق التي تمنحها لأفرادها وتحافظ عليها، بالإضافة إلى ذلك فإن الحقوق تعيش في الدولة التي تقيم وزناً لمفهومى الحرية والمساواة)) (المصدر: صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص 226).

هذا في حالة المشاركة من قبل الجميع وعدم انتظار النظام السياسي على قرارات خاصة بفئة او حزب سياسي أو جماعة ما، إضافة الى وجود الحرية السياسية The Existence Of Political Freedom، لذلك فالديمقراطية بحاجة لوصفها بانها عملية تاريخية لا تتم إلا بفترات زمنية طويلة وشاملة لمختلف النواحي الحياتية المتباينة (رفعت السعيد، مرجع سابق، ص ص 40 - 48).

إن الديمقراطية إذا تطورت بسرعة قد تأتي بنتائج سلبية أكثر منها إيجابية خاصةً خلال مراحل التنمية في بعض المجتمعات وذلك تبعاً لخصوصيتها لنجاح التنمية فيما بعد وتحديثها، فالاستقلال بها ينتزع ويؤخذ ولا يعطى من قبل أفراد المجتمع، كما أن التعبئة السياسية الواسعة The Broad Political Mobilization للمواطنين The Broad Political Mobilization Of Citizens هي الأساس في وجود الانفراج الديمقراطي السليم، لذلك فلا بد من وجود التنمية المستقلة، وهذا هو شرط أساسي لوجود تنمية ديمقراطية أو العكس، فلا تكفي الانتخابات وإنما حرية الاختيارات أيضاً والتي تعني تمتع المواطن بحرية الفعل والقول والتصرفات، وحرية الرأي والخطابة والتعبير أيضاً فهي جميعها لازمة لإنضاج التحول الديمقراطي الفعلي في وجوده وتطبيقه (رفعت السعيد، مرجع سابق، ص ص 168 - 170).

كما أن الاندماج الفعلي في النظام الديمقراطي من قبل الأغلبية والأقلية كصف واحد يتطلب التغيير عند اقتضاء الحاجة لذلك بشكل سلمي ومتداول Peaceful And Rolling . فالقوة منحت للدولة للمحافظة على القانون من خلال حكومتها التي يجب أن تقوم على أساس موافقة الأفراد، وهنا فإن النظام الديمقراطي يعطي موافقة الجميع على تلك القوة وطريقة استعمالها وإلا انقلبت على حكومة الدولة إذا أساءت استخدام تلك القوة بشكل أو بآخر للعمل على تغيير الحكومة وإبقاء الدولة (صلاح الدين عبد الله الدومة، مرجع سابق، ص 178).

إن وحدة النظرية الثورية والممارسة الثورية تجعل من الحركة نجاح لها حيث اعتبرت المرشد الأساسي الخاص بكل حركة هادفة للتححر، حيث يرى بأن ذلك التحرر الواعي لا يمكن أن ينجح بشكل فعال ومكتمل إلا إذا كان الإنسان واعياً بالمحيط والقوى والشروط الاجتماعية والاقتصادية العامة من حوله والتي تحكم تلك الحركة وهي "حركة التحرر" بالإضافة الى الوعي بطبيعة المجتمع وللقوى المحركة للتطور الاجتماعي والاقتصادي فيه. كما يتم التأكيد هنا على أن الديمقراطية والتحول الديمقراطي الفعلي يحتاج إلى الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية حتى تسهل عملية تنمية قيامها بوتيرة متسارعة وإلا يحدث العكس فتبقى الجماهير مهتمة بمصالحها المعيشية الخاصة دون الاهتمام بالواقع المجتمعي الشامل والعام فهذا شيء طبيعي لدى الإنسان، كما يظهر بأن المشاركة العادلة والفاعلة هي من الشروط الأساسية للتنمية الآتية وهي من ثمار النشاط للبنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع (ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 181).

3 - التنمية الديمقراطية ومكافحة الفساد: Korrupition:

لقد ظهر من خلال الكثير من الدراسات أن من الأسس المهمة للتنمية الديمقراطية هي التي تتمثل في مكافحة الديمقراطية للفساد بحيث يتم ذلك بالعديد من الطرق، فإذا كانت الديمقراطية لا تقضي على الفساد بشكل سريع وسحري إلا أنها تعمل على التقليل منه ومحاصرته وذلك كونها آلية حكم مناسبة Asuitable Mechanism أكثر من غيرها كأبسط وصف لها، بحيث يتم ذلك بالعديد من الطرق منها: (إسماعيل الشطي وآخرون ...، 2006 م، ص 459).

1. إن الديمقراطية كآلية حكم تعمل على توفير منظومة سياسية متكاملة قادرة على إطباق الخناق على الفساد ومحاصرته في نطاق ضيق.
2. إن الديمقراطية على أن كونها تشتمل على منظومة دستورية، بحيث تمنح الجماهير من خلالها الولاية على نفسها.
3. تحتوي الديمقراطية على التعددية السياسية لتجعل بذلك وجوداً لأحزاب سياسية مختلفة متنافسة على مقاليد الحكم.
4. تشتمل الديمقراطية على آلية الانتخابات الحرة والنزيهة، ليعمل ذلك بالتالي على تمثيل الأمة بمجلس نيابي منتخب، يمثل الجمهور بأسره بحيث يعمل ذلك المجلس على كل مما يلي:
 - أ – القيام بالمهام التشريعية المطلوبة نيابة عن الجماهير.
 - ب – يعمل على الإقرار بتشكيل حكومات متناوبة وفقاً للمنافسة الحزبية السياسية التي تحظى بالأغلبية في الانتخابات الجارية.
 - ج – تمنح تلك السلطات المتمثلة بالمجلس النيابي الأقلية البرلمانية بمراقبة الأداء ومدى التقيد بالدستور من قبل الحكومة أو الصفوة أو النخبة الحاكمة.
5. تعمل الديمقراطية على تحقيق العدالة من خلال وجود نظاماً قضائياً مستقلاً ونزيهاً.
6. يعطي النظام الديمقراطي العديد من الحريات وخاصةً السياسية منها، بحيث يكفل ذلك للجماهير بالعديد من الأعمال التي بدورها تعمل على أن تعكس طبيعة النخبة المتولية لمقاليد الحكم من تلك الحريات السياسية المتمثلة بكل مما يلي:
 - أ – حرية التعبير.
 - ب – حرية النشر وإصدار الصحف.
 - ج – تشكيل جمعيات أهلية وهي مؤسسات المجتمع المدني والتوسع فيها وغيرها..
7. حيث أن الإعلام والمؤسسات الأهلية تعمل على المراقبة من خلال نشرها للفساد عبر الوسائل المختلفة المعطاة لها من خلال النظام الديمقراطي، إذا صح تطبيقه، بحيث يعمل على إيجاد الرأي العام بالتصدي لتلك الأعمال التي تشمل حالات الفساد التي ربما تحدث في السلطة الحاكمة من خلال النخبة المتولية لمقاليد الحكم في السلطات المختلفة، وخاصةً في السلطة التنفيذية للحكومة.
8. تعمل الديمقراطية على توفير نظام رقابي وفعال على الدولة خاصةً ما يتعلق بكل مما يلي:
 - أ - السلطة التنفيذية فيها.
 - ب – مراقبة ميزانية الدولة ومصروفاتها.
9. وفي النهاية وبما أن الديمقراطية كفيلة بتوفير المحاسبة والشفافية والنشر في مواجهة حالات الفساد من قبل النخبة، إلا أنه يعتبر ذلك ليس بالأمر اليسير على مؤسسات المجتمع المدني، والتشكيل للرأي العام المضاد والضابط لمكافحة حالات الفساد والتي يعمل عدم وجودها على إيجاد حالة من التحول الديمقراطي الفعلي والحقيقي، بحيث أنه يتم تشبيه الفساد هنا بالفيروس الخاضع للمضاد لمدة زمنية معينة حتى يحصل لديه القدرة على استيعاب آثاره والتأقلم معه لينشط بعد ذلك من جديد (إسماعيل الشطي وآخرون...، مرجع سابق، ص 454) ، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حسن النظام الديمقراطي الفعلي والذي يعطي الإمكانيات للحد من حالات الفساد عن طريق الآليات المختلفة والمتجددة في أساليبها ونتائج أعمالها لهذا النظام والتي من أهمها هي:

- أ- آلية الانتخابات.
- ب- آلية التداول السلمي في السلطة الحاكمة.
- ت- آلية تشكيل المؤسسات الأهلية.
- ث- آلية الفصل بين السلطات، مع ضرورة إيجاد التعاون بينهما.
- ج- آلية سيادة القانون.
- ح- آلية سيادة المواطنة.
- خ- آلية المساواة.

10 – كما أن التعددية الحزبية والسياسية وتداول السلطة الحاكمة تعمل على جعل المؤسسات الحكومية ذات القرار السياسي مكشوفة أمام المتناوبين على الحكم حتى من الأقلية، حيث تبين أن النظام الديمقراطي الفعلي يجعل الحكومات تحت المجهر من خلال مبدأ الشفافية وفي دائرة الرصد المستمر والدائم ويساهم أيضاً في ذلك بشكل فعال من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 461). إذ يظهر هنا التأكيد على دور وسائل الإعلام للعمل بدورها المهم على الحد من نشر الفساد من خلال المنافسة بين وسائل الإعلام نفسها لنشر الفساد قبل غيرها، هذا بالإضافة إلى محاربة الفساد في ظل وجود النظام الديمقراطي من خلال العديد من الوسائل الأخرى رسمياً وأهلياً. كما تم التمييز هنا بين نوعين من الرقابة وهما:

أ - الرقابة البرلمانية وهي المتمثلة بالرقابة الرسمية داخل الحكومة.

ب - والرقابة الأهلية وهي المتمثلة بالرقابة من قبل مؤسسات المجتمع المدني أي المؤسسات العاملة في خارج السلطة الحاكمة، ويعتبر الإعلام بكافة وسائله على أنه رقابة غير خاضعة لأجهزة الرقابة الرسمية (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 461). بالإضافة إلى اعتباره بأنه السلطة الرابعة في داخل الدولة.

11 – كما أن غياب الديمقراطية يعمل على قلة أو تراجع التنمية الديمقراطية الفعلية ولا يساعد في مكافحة الفساد، بحيث يتمثل ذلك بالأشكال التالية: (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 468).

أ - عدم الاستقرار السياسي والانقلابات المفاجئة بناءً على مصالح فردية.

ب- الحروب الأهلية ووجود حالة من الفوضى المستمرة.

ت- افتقاد الحريات وعدم القدرة في التعبير عن الرأي الصحيح.

كما تبين بالقول على أن فساد الديمقراطية أشد خطراً من فرض نظام شمولي في داخل أي مجتمع كان، (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 467). حيث يظهر أنه كلما ضاقت مساحة الديمقراطية زاد الفساد والعكس صحيح، إذاً هناك علاقة عكسية واضحة جداً ما بين غياب الديمقراطية وزيادة الفساد. (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 473).

12 – كما أن مفهوم الديمقراطية تحديداً أثناء تطبيقه يتضمن ما يلي: (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 473).

أ- الشفافية (Transparency): المتمثلة في الكشف عن ما هو غير ديمقراطي.

ب- المساءلة (المحاسبة) (Accountability): من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية.

ت- التنافسية (Competitiveness): في تداول السلطة كل فترة زمنية محددة دستورياً.

ث- الإدماج بين جميع الفئات Integration Between All Groups : في المنافسة أو في تشكيلها للحكومة في بعض الحالات.

13 - كما تعمل الديمقراطية على التخفيف من القصر بواسطة ما يلي:

أ- تمكين الفقراء عبر استراتيجيات المساعدات لهم بواسطة المؤسسة الذاتية.

ب- تنمية مفهوم حقوق الإنسان.

ت- لا مركزية السلطة.

ث- إعادة تأهيل النظام القضائي.

ج- تشكيل منظمات شعبية فعالة.

ح- مكافحة الفساد بواسطة العمل على تحقيق المساواة وسيادة القانون ووجود الشفافية، حيث يتم العمل بواسطة الديمقراطية المتمثلة بالحكم الصالح على عملية التحقق من حرمان الناس ومشاركتهم بالموارد والفرص والسلطة الموجودة، بالإضافة إلى عملها على توفير فرص القضاء على الفقر القائم على الحرمان. (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 23).

14 - كما تمنع الديمقراطية من خلال التعددية الحزبية والسياسية والانتخابات والتداول للسلطة الحاكمة من استفراد أي طرف مهما كان بالقوة والنفوذ على غيره. (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 35).

كما يميز الباحث هنا بين أنواع مختلفة من الفساد فمنها قيمية، اقتصادية اجتماعية، ثقافية، أخلاقية ويشدد على أن أخطر أنواع هذا الفساد وهو هو الفساد السياسي، حيث يصبح النظام السياسي الحاكم المتمثل بالحكومة مسيطر عليها من قبل أقلية في المجتمع، تحاول الاستيلاء على المقومات المالية العامة لجميع المواطنين وجعلها تصب في مصالحهم الشخصية الخاصة دون غيرهم. كما أن الفساد يساهم في عدم تنمية التحول الديمقراطي الفعلي في النظام السياسي الحاكم من خلال الوجود لعدم العدالة في المجتمع بين المواطنين، وخلق ذلك لطبقة متنفذة في المجتمع تتمثل في الطبقة المتنفذة في الحكومة وأعوانهم، مما يعمل ذلك على تهميش وتدوير الطبقة الوسطى وعدم الرغبة في التفاعل السليم مع تلك الطبقة نتيجة لوجود شرخ طبقي حاد في المجتمع، حيث أن الفساد يسبب نشوء طبقتين فيه وهما الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، مما يعمل ذلك على تراجع الولاء الوطني من أجل ولاءات محدودة في المجتمع منها العائلة والأسرة، ولا بد من الذكر هنا أنه كلما ازدادت حدة الفساد يزداد الوضع سوءاً، بمعنى أن هنالك علاقة طردية بين ازدياد الفساد وبين عدم الإنتماء للحكومة القائمة بالنسبة للمواطنين بشكل عام، وذلك بعيداً عن الطبقة المتنفذة وأعوانها المتولية للنظام السياسي الفاسد، فالفساد الموجود في المجتمعات بألوانه الطيفية والمتنوعة يُعد عائقاً حقيقياً وكبيراً أمام تحقيق المواطنة الصالحة والمناسبة للجميع في المجتمع، كما ويُعتبر من العوامل لزيادة حدة اللامساواة بين الناس، وركيزة أساسية لهدر مبدأ المواطنة المتساوية بين الجميع، وأنه أيضاً يُشكل بذلك عائقاً أمام تحضر الشعوب وتقدمها نحو الأمام (بشير نافع وآخرون ...، مرجع سابق، ص ص 249 - 250).

كما يظهر وبالإضافة إلى ذلك فإن الفساد يعمل على عدم تنمية النمو والتحول والتوجه الديمقراطي الحقيقي لدى المواطنين وأن وجد ذلك من خلال آراء ومواقف واتجاهات غالبية أفراد المجتمع فإن ذلك يعتبر نقمة من قبلهم على الفئة الحاكمة في داخل النظام السياسي الحاكم،

فهل هذا يعتبر توجه نحو النمو والتحول الديمقراطي أم أنه عبارة عن شعور بالظلم وعدم الرضى عن عدم إحراز مكاسب سياسية خاصة أو فئوية من قبل الجماهير؟ ولا بد من الذكر هنا على أن الفساد يؤدي الى عواقب وخيمة منها الضياع (*) لجميع فئات وأفراد المجتمع أيضاً ويعود بالكثير من الأمور السلبية المؤثرة على مستقبل هذا المجتمع بشكل واضح. أما وفيما يتعلق بالتنمية فلقد ظهر أنه لا سبيل هنا لاستيعاب تعددية مختلفة من القوى الفاعلة في المجتمع سوى القوى الديمقراطية الحقيقية، كما وصفت بأنها أي الديمقراطية هي الطريق الوحيد للنجاة من أي خطأ في الأحكام السابقة والحالية والمستقبلية أيضاً، فهنا يظهر دعوة لإقامة حركات اجتماعية ضاغطة في اتجاه ديمقراطي صحيح من أهمهم المثقفين المتواجدين في داخل المجتمعات. (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 66).

كما أن توسيع رقعة الديمقراطية في انتشارها الفعلي والحقيقي يتم عندها توسيع دائرة المراقبة والمساءلة من قبل الجميع عندها تعمل على محاصرة ظاهرة الفساد. (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 85) كما أن العمل على جعل الحرية والديمقراطية هي الطريقة الرئيسية للتغيير واجب أن يحتم على سلطة الدولة الحاكمة المخولة بذلك على الإمساك بزمam الأمور للقدرة على التغيير الصحيح، لذلك فتعتبر في البداية سلطة الثقافة وتوصف بأنها "سلطة الوعي الموضوعي المناضل والمبدع" وهي تقع على عاتق المثقفين أولاً قبل غيرهم للقدرة على التغيير والتجديد في داخل المجتمع ومؤسساته المختلفة في الوجود وتحقيق الأهداف، (مجموعة من الباحثين ...، 2005 م، ص 12 - 13)، حيث ظهر أن التحديات دائماً تخلق الإنجاز والتطور والابتكار والإبداع، وربما تؤدي بذلك أيضاً إلى الصراع عندها يكون الخيار أمام الإنسان صعباً. كما أن الطريق إلى حرية التعبير والإصلاح السياسي تتطلب آليات جديدة تتلاءم مع الواقع المعاش من خلال الرأي العام المتمثل بالإعلام والذي يشكل بدوره السلطة الرابعة في ظل وجود النظام الديمقراطي الفعلي، وذلك مثلما أن مواجهة الإرهاب تتطلب معالجة أسبابه الأولية حيث أن الإرهاب يمثل تهديداً جاداً للنمو والتطور والتحول الديمقراطي الحقيقي، (محمد عبد الله المطوع، 2006 م، ص 202 - 204)، وذلك بعد أن يتم معالجة السيطرة ذات القطب الواحد والتي تشكل السبب الرئيسي الوحيد لوجود التطرف والإرهاب القائمان على وجود الحرمان.

إن من طبيعة الحياة الديمقراطية الفعلية في أي مجتمع بل والحياة عموماً هو التفاعل الحي والإيجابي والمباشر مع المعطيات المحيطة بالإنسان، وهضم ما يناسب منها لدى الجميع وفقاً للثقافة الدارجة (عبد الملك سعيد عبده، 2006 م، ص 195 - 196)،

(*) الضياع: Loss

هو: ((مفهوم اساسي للنظرية السياسية والاجتماعية المعاصرة واللاهوت و علم الاجتماع و علم النفس. ويشير الضياع، في أبسط معانيه، الى مدلول الحرمان والتخلي والتنازل. والمصطلح في اللغات الغربية Alienation مشتق من الفعل اللاتيني Alienore أي تخلي. وقد كان الضياع يعني، في الأصل، تحويل ممتلكات شخص إلى آخر، ولكن معناه اتسع، شيئاً فشيئاً، ليرتبط بفكرة قابليته للنقل أو عدم قابليته فيما يتعلق بممتلكات غير مادية كالحقوق والحرريات، وكذلك فيما يتعلق بالخصائص والصفات المشتركة بين الافراد بوصفهم كائنات بشرية ومواطنين))، (المصدر: مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي - الجزء الاول - من حرف الألف حتى حرف العين، ترجمة أنطون حمصي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، د. ط، 1994م، ص 453).

وإن أول تلك المعوقات هو القانون الدستوري (The Constitutional Law) (*) الذي يمثل مرجعية عليا لكيان الدولة وحكومتها، بحيث يجري من خلاله الاحتمام إليه دائماً وفي مختلف الحالات العامة والخاصة وتحت مظلة يتم بها تنظيم المؤسسات وإصدار القوانين ومنح الاختصاصات اللازمة للجميع (عبد الملك سعيد عبده، مرجع سابق، ص 200)، فالناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، لذلك فإن الهدف الأساسي للتنمية البشرية المستدامة هو خلق البيئة المناسبة للجميع، لكي يتمتعوا بحياة خالية من العلل والأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها (صلاح الدين حافظ، 1992 م، ص 4).

إن الديمقراطية تتطلب الأمان الشامل بحيث لا بد من وجود عملية للتزامن بين خيارات الإصلاح والسلام معها حتى يمكن أن يكون هنالك مساواة للحقوق في جميع الدول وتوفر الحرية بكافة أشكالها، (محمد عبد الله سليمان فلاته، 2006 م، ص 170). كما أنه لا بد من الذكر هنا أنه لا يتم التحول للحكم الصالح ومحاربة الفساد إلا بالتغيير نحو الأفضل من أجل التقدم والتطور للأمم (إسماعيل الشطي وآخرون...، مرجع سابق، ص 64). كما أن فكرة الديمقراطية الحقيقية مبالغة لأن تشكل جاذبية إيجابية وقوية لشعوب الدول غير الديمقراطية والتي تحاول السعي لها، وإذا ما تطورت تلك المجتمعات كافة بوصفها حديثة وديناميكية وأكثر تعددية من حيث مطالبها في هذه الأقطار فإن حكوماتها التسلطية ستجد أن الصعوبة أمامها تتزايد لمقاومة الضغوط عليها وذلك للسير نحو ديمقراطية أكبر بهدف تحقيق الصالح العام للجميع وليس للفئة الحاكمة فقط. (روبرت. أ. دال، 1995 م، ص 441).

4 - عوامل تقدم المناقشة الديمقراطية:

هنالك العديد من العوامل الأساسية التي تسهم في إغناء المناقشة الديمقراطية كنظام سياسي قائم على تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون ومن تلك العوامل المهمة ما يلي:

1. الرؤية من جانب الدينامية الاجتماعية.
2. الانطلاق من الواقع السياسي أي رؤية الواقع وتحولاته.
3. كيفية سير الواقع.

(*) القانون الدستوري: The Constitutional Law

القانون هو: ((مجموعة من القواعد القانونية العامة الملزمة، فهو بذلك يختلف عن قواعد الأخلاق والآداب، فيما يتميز به من قواعد عامة إجبارية، تكفل الدولة احترامها بالقوة عند الاقتضاء عن طريق توقيع جزاء على من يخالفها))، فكلما دستور هي في الأصل من اللغة الفارسية وأدخلت إلى اللغة العربية وتعني: ((الأساس أو القاعدة أو الترخيص "أو الإذن") حيث تختلف كلمة دستور في تعريفها طبقاً لمعايير مختلفة من حيث الظروف التاريخية أو النواحي التطبيقية لها أو الأساس المفاهيمي أو اللغوي أو غيره من النواحي الأخرى، مثل بعض الجهات المتنبئة لها أو المطبقة لبعض صورها، وقد تأتي على تشويهاً أحياناً).

أما الدستور: The Constitution

فقد عُرف في السابق على أنه هو: ((وثيقة قانونية تمثل القانون الأساسي للدولة ويتكون من مواد تشمل جملة المبادئ التي تحدد العلاقة القانونية "أي علاقة السلطة" بين الحكومة والمواطنين والتي في ضوئها تستخدم الدولة سلطاتها)) (المصدر: صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص 314).

أما التعريف الفلسفي للقانون الدستوري: The Philosophical Definition Of Constitutional Law

إذ: ((يعتبر أنه جميع القواعد القانونية التي تنظم أسس الدولة وتحدد تكوينها)). (المصدر: خالد العبي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، عمان: المركز العربي للخدمات الطلابية، الطبعة الأولى، 1996 م، ص ص 13 - 16).

4. الاتجاهات والاحتمالات المتوقعة للتطور وفي أي اتجاه.
 5. طبيعة المصالح والقوى المتنامية والقائمة.
 6. الآفاق المفتوحة لكل اتجاه وإمكانية القدرة في العمل على تحقيقها وفقاً لبرنامج معين.
 7. التحليل الواقعي في إطار التحول الدولي.
 8. السعي إلى تقرير التحول الديمقراطي متمثلاً ذلك برؤية العناصر اللازمة له.
 9. نوعية التحولات الديمقراطية ومجالها.
 10. العوائق الواجب إزالتها للسعي نحو التحول الديمقراطي، لذلك فلا بد من فهم الواقع حتى يتم فهم الديمقراطية الفعلية المطبقة أم لا. (عبد العزيز الدوري وآخرون ...، 2001 م، ص 425).
- إن الوجود لقوى ديمقراطية منظمة وقوية هو السبيل الوحيد نحو الخيار والتنمية للتحول الديمقراطي الحقيقي، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الرغبة في النمو للتحول الديمقراطي لا تأتي دائماً من أحزاب سياسية سواء كانت هي المعارضة بعد إيجاد التعددية السياسية والفكرية في داخل المجتمع ولكن قد توجد بعض من قوى التغيير إلى الديمقراطية من داخل النظام نفسه، كما حصل في الاتحاد السوفيتي، وهذا يعني أنه لا ينبغي النظر إلى التنظيم السياسي لوحده فقط Management Political على أنه أداة تكوين القوى الاجتماعية Social Forces كما لو كانت هذه القوى لا وجود لها من دونها، ولكن الوسيط يجمع بين قوى اجتماعية موجودة ومتعددة وينسق نشاطاتها ويوحد أهدافها في داخل المجتمع الديمقراطي ويعمل على تنظيمها في الوجود والعمل أيضاً، وهذا هو الطريق الوحيد في المجتمع لتحويل الديمقراطية إلى خيار مجتمعي شامل، أي إلى قاسم مشترك ونقطة لقاء بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى السياسية الموجودة والفاعلة فيه (عبد العزيز الدوري وآخرون ...، مرجع سابق، ص 438 – 441).
- إن العمل على تغيير التحديات الثقافية يعتبر شرط أساسي للتحول الديمقراطي، كما يرتبط ذلك التحول الديمقراطي كعملية بالظرف المجتمعي الخاص، لذلك فتوصف الديمقراطية عندها على أنها مسار سياسي واجتماعي تاريخي متقدم وككل مسار من هذا النوع الشامل تشكل عملية التحول الديمقراطي الفعلية صيرورة تاريخية وزمنية صعبة ومعقدة تحتمل التقدم والتراجع والفشل والنجاح في أي وقت كان، (عبد العزيز الدوري وآخرون ...، مرجع سابق، ص 444 – 446)، فهناك فرق بين مصدر كل منهما، فالشعب مصدر السلطة بالإضافة إلى كونه المرجعية المتمثلة بالدستور والذي يُعتبر هو مصدر القانون فهو أي القانون الذي يحدد الصيغة اللازمة لنظام الحكم الموجود والمعمول به في كل دولة على أن القيم لنظام الحكم تختلف عن الشكل الموجود عليه (عبد العزيز الدوري وآخرون ...، مرجع سابق، ص 453).

5 - عمليات التنمية اللازمة للتحول وتعزيز النظام الديمقراطي:

إن الحق والعدالة والتحديث والتمكين تعتبر من أولى وأهم الأمور اللازمة لتنفيذ عمليات التنمية المستدامة اللازمة بدرجة أولى لعمليات التحول الديمقراطي ولا بد هنا من تناول كل منهما على حدا حتى تتضح الصورة لتلك العمليات بشكل كبير وهي كما يلي:

1. الحق: Right

إن الحق هو ادعاء يمكن تنفيذه أو فرضه بقوة القانون في داخل أي مجتمع كان وإذا أخذنا في الاعتبار سلطة القضاة كسلطة ثانية من سلطات النظام الديمقراطي في نطاق أعمال القانون وتفسيره فإنه لا حق من الحقوق المؤكدة هنا يغدو ادعاء نافذ المفعول بقوة القانون الموجودة في المجتمع الى أن يجعله القضاة هكذا بواسطة تلك السلطة، (ج . س . هيرسون، 1987 م، ص 771 – 772). ولا بد من الذكر أن مفهوم الحقوق الجماعية (*) والتسامح السياسي (***) من أهم الحقوق اللازمة لتنفيذ عمليات التنمية البشرية المستدامة في أي مجتمع يسعى للتطبيق الديمقراطي الفعلي في نظامه الحاكم.

2 – العدالة: Justice

إن المجتمع الذي يتصف بصفة العدالة لهو مجتمع يقوم على أساس مبدأ التعاون أو التباين بين أفرادهم وفقاً لوجودهم واحتياجاتهم وكل القيم الاجتماعية الموجودة فيه ينبغي توزيعها توزيعاً عادلاً بينهم ما لم يظهر بوضوح أن التوزيع غير العادل

(*) الحقوق الجماعية: Collective Rights

خلال عقود من الزمن، كان تعبير الحقوق الجماعية يعني في الكتابات الغربية (وما زال عند بعضها الى اليوم) الحقوق التي لا يمكن أن تمارس إلا بشكل جماعي. وإن كانت حقاً للفرد وللجماعة بأن معاً، كحق الأحزاب وحق التظاهر وحق تشكيل الجمعيات. أي الحقوق التي برزت بشكل واضح في القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية والنمو الهائل للحركة العمالية وما ترتب على ذلك من أشكال راقية جديدة للنضال. إلا أنه ومنذ مشادات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حول حق تقرير المصير ومع تنامي حركة التحرر الوطني في بلدان الجنوب وحركات البيئة في بلدان الشمال، بدأت حقوق أخرى تحتل مكانها الطبيعي كحقوق إنسان معترف عليها عالمياً سواء بمجرد قرار أو إعلان للجمعية العامة للأمم المتحدة، أو منذ إقرار العهدين الخاصين بالحقوق الخمسة. وأبرز هذه الحقوق الجماعية: حق تقرير المصير، وحق التنمية كذلك العيش في سلام، والحق في بيئة غير ملوثة ... الخ)).

يعتبر غياب الديمقراطية من البنود الأساسية الدالة على معوقات التنمية بل والعامل على ذلك بالإضافة الى الفقر والفساد والاحتلال والحصار وتهميش المرأة والمستوى المتدني للتعليم والثقافة، ولكن الهام هنا هو التعرف على مفهوم غياب الديمقراطية كجزء أساسي من هذه الدراسة الحالية فيتم توضيح ذلك على أنه ((إذا كانت المشاركة الشعبية شرط أساسي للتنمية المستدامة فإن الديمقراطية تعتبر شرط أساسي لعملية المشاركة. وتواجه قضية المشاركة على مستويها الكلي والجزئي عقبات عديدة على الساحة العربية بعضها قانوني وبعضها سياسي وبعضها اجتماعي ثقافي، ولا تكاد تختلف في ذلك النظم الملكية أو الجمهورية، الراديكالية أو المحافظة.

وتفضي مجمل الممارسة الى إقصاء وتهميش العديد من الفئات الاجتماعية والسياسية وتأتي في مقدمتها المرأة. وإذا كان من المعترف به أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً هاماً في قضية المشاركة في عملية التنمية، فما زالت هذه الجمعيات تواجه صعوبات عديدة نتيجة هيمنة الدولة – وإن بدرجات متفاوتة – على هذه الجمعيات حيث تتجه القوانين السائدة لإعطاء جهة الإدارة حق رفض تسجيل الجمعيات الأهلية والإشراف على نشاطها والتدخل في شئونها أو حلها وتحديد ميادين العمل وخطرها في بعض المجالات. ورغم اتجاه الدولة في وطننا العربي الى الخصخصة والاندماج في اقتصاد السوق والذهاب بعيداً في مجال الليبرالية الاقتصادية إلا أن ذلك لم يواكب ليبرالية في المجالات السياسية، فما زالت القيود على مؤسسات المجتمع المدني شديدة)).

حيث اعتبر هيثم مناع أن التنمية هي حق أساسي من حقوق الإنسان محلياً ودولياً على اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد وخاصة التنمية الشاملة بمفهومها الجديد العالمي بحيث أن لا وجود للتنمية حقيقية في غياب احترام حقوق الإنسان على اعتبار أن المجتمع لا يستفيد من ذلك الاستفادة الكاملة. (المصدر: هيثم مناع، الامعان في حقوق الإنسان، "موسوعة عامة مختصرة"، 235 مادة – نصوص أساسية / قاموس إنجليزي / فرنس / عربي، دمشق وبيروت: الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع وبيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، 2000 م، ص 123 – 126 و ص 204).

(**) التسامح السياسي: Political Tolerance

الاستعداد لتقبل جماعات أو أفكار يعارضها المرء والإقرار لها ولأصحابها بحقهم في ممارسة كافة حقوقهم السياسية (والمدينة)).

يعتبر التسامح السياسي أو الحق في الاختلاف إحدى المعوقات الأساسية الثقافية للديمقراطية والمجتمع المدني. و((يؤكد برانين Brynen على أن المهتمين بالتسامح السياسي أكثر من التعددية التنظيمية في المجتمع المدني يستندون الى أهمية دور الثقافة السياسية في غرس التسامح السياسي أكثر من موازين القوة السياسية)). (المصدر: هويدا عدلي، التسامح السياسي – المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، د. ط، 2000 م، ص 13 - وص 101 -وص 34).

هو لصالح تحقيق الخير العادل لكل فرد في هذا المجتمع، ولكن المجتمع الذي يستخدم هذا المبدأ من أجل تقدم أفراد هو وحده الذي يمكن أن يكون مجتمعاً متصفاً بالعدل والمساواة، (ج . س . هيرسون، مرجع سابق، ص 811). كما أن حكم الأغلبية فيه غالباً ما يوحي به من المفكرين السياسيين والفلاسفة على اعتبار أنه الحقيقة المطلقة الموجودة في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الفعلي والحقيقي والعادل في وجوده، ولكن حتى أولئك الذين يقدمون هذا المبدأ في داخل هذا المجتمع الديمقراطي على حد اعتباره ينبغي أن يعرفوا أنه لا حقيقة بالضرورة في مجرد الأعداد أو الأرقام وحدها كصفة من صفاته فقط، لذلك فلا بد من تفسيره من نواحي أخرى بحيث تكون تفصيلية وأكثر وضوحاً (ج . س . هيرسون، مرجع سابق، ص 852) .

3 – التحديث: Modernization

كما أن عملية التحديث السياسي كطريقة تنموية حديثة في مختلف المجتمعات الساعية للتقدم تُعتبر هي المشكلة الرئيسية في وجه تلك الدول والمجتمعات التي تُباشِر بعملية التحديث السياسي خاصةً وهي تعني تخلف المؤسسات السياسية بالنسبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجارية، مما يؤدي الى تزايد مساحة الفجوة بين التوقعات وفرص تحقيقها في داخل تلك المجتمعات، وذلك نظراً لعجز تلك المؤسسات السياسية عن تلبية مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها ومن ثم تفقد هذه المؤسسات شرعيتها، كما حددها هنتجتون، فهناك فعلاً علاقة بين المشاركة السياسية من ناحية، والمؤسسات السياسية من ناحية أخرى، فهو يرى أن استقرار النظام السياسي من عدمه، يتحدد من خلال وجود طبيعة تلك العلاقة بين هذين المتغيرين المذكورين باعتبار أن المشاركة السياسية الموجودة هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحديث في داخل المجتمع وتأثير التحديث على ذلك الاستقرار السياسي في داخل المجتمع ينعكس من خلال عملية التفاعل بين التعبئة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي وفرص الحركة السياسية، وبين عملية المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية الموجودة والعاملة في المجتمع على اختلافها، ومعنى ذلك أنه إذا لم يصاحب عملية التحديث والتعبئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إجراء تغيير في المؤسسات السياسية بصورة تستوعب هذه الفئة الجديدة، فإن النتيجة تتجه الى زيادة مؤشرات الصراع والعنف بوجه عام في داخل ذلك المجتمع أو ما يسميه هنتجتون بالانهيار السياسي خصوصاً خلال المراحل الحادة من عملية التحديث السياسي المطلوب له (حسين أحمد فروان، 2005 م، ص 123). فكلما تزايد ارتفاع حجم المستوى العلمي والوعي في داخل المجتمع يترافق وعي الأفراد بحقوقهم المتنوعة وتتضاعف جرأتهم وقدرتهم على المطالبة بها، مما يعمل على التماسك وزيادة التعبئة الاجتماعية والجمهيرية، وهذا هو جوهر عملية التحديث المطلوب في النظام الديمقراطي الفعلي والحقيقي. كما أن الغرض من عمليات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية هو تحويل الأعداء للسلطة الحاكمة في المجتمع الى معارضة وفقاً للقانون الموجود وذلك ما يمثل فائدة وجوهر الديمقراطية الفعلية كآلية حديثة ودرجة لنظام الحكم في المجتمع الحديث، (حسين أحمد فروان، مرجع سابق، ص ص 127 - 129). لذلك فلا بد إلا أن تتلاءم الديمقراطية مع ظروف البيئة الموجودة المحلية والدولية بمعنى آخر تهيئة الظروف البيئية المختلفة لاستقبال الديمقراطية، فالديمقراطية ليست هي التقدم ولكنها الطريق الموصلة الى التقدم والسير مع العصر الحديث ومطالبة التنمية باستمرار شديد. (حسين أحمد فروان، مرجع سابق، ص ص 135 - 136) كما أن تحديث أي مجتمع بحاجة إلى طريقة سليمة نحو منهج ديمقراطي حقيقي وفعلي ولذلك فتتطلب الحاجة لذلك الى ما يلي: (حسين أحمد فروان، مرجع سابق، ص ص 148 - 149).

1. بناء سياسي سليم مرتكزاً على الشرعية وحكم القانون.
2. إحداث تغيير ثقافي.
3. تحديث البناء التعليمي.
4. إرساء قواعد قانونية سليمة في المجتمع.
5. العمل على تكوين المنظمات المدنية.
6. تضافر جميع العوامل التنموية.
7. تحديث الأبنية الاقتصادية والإدارية كمقدمة لتحديث البناء الاجتماعي.

لقد تبين أن هناك علاقة واضحة بين طبيعة بنية الدولة الموجودة ومدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة، إذ أن الدولة الحديثة التي اكتملت عناصرها البنوية الأساسية واللازمة في الوجود هي الأقدر على أداء وظائفها المطلوبة منها بهدف نجاحها والأنجح في تحقيق عملية التنمية للمجتمع وبكافة أفراده وفئاته، في حين أن الدولة التقليدية التي تقتصر لعناصر بنوية وظيفية كاملة تقتقد أيضاً للقدرات التي تمكنها من تحقيق وظائفها التنموية الأساسية اللازمة لها، (حسين أحمد فروان، مرجع سابق، ص 155)، لذلك فمن جهة يجب أن نهتم بالاحتياجات المختلفة وهي في النواحي الاجتماعية والثقافية في وقت محدد ومكان معين آخذين بعين الاعتبار جميع الإمكانيات التي يحتمل أن تتخذها هذه الاحتياجات المذكورة والمختلفة في وجودها وأهدافها من تناقض ونشاك وجميع مراحل تطورها من اقتصادية وسياسية ودينية وأدبية وأخلاقية ومن جهة ثانية، يجب أن لا نهمل الإيحاء والتقليد والاعتقادات التقليدية أو المعتقدات المختلفة وعلى وجه الخصوص الاعتقاد بالسلطة الحاكمة المعبرة عن الحاجة الاجتماعية إلى الطمأنينة العامة العمياء لدى الجميع. (ملحم قربان، 1981 م، ص 88)

إن شمول التنمية المستدامة في المجتمع يعني أنها ليست اقتصاداً فحسب وإنما هي اجتماعية وثقافية وسياسية وحضارية أيضاً، كما أن استقلال التنمية المستدامة يعني اعتمادها على مختلف الجهود الذاتية للفرد والجماعة والمجتمع وتحقيق وإيجاد قيمتها الحضارية الإيجابية المطلوبة من أجل الوصول إلى تطبيق نظام اجتماعي وسياسي سليم قائم على فهم ديمقراطي فعلي وحقيقي، فالديمقراطية في جوهرها هي ممارسة اجتماعية من البداية وكل ممارسة تعرف نوعاً من التجاوزات الموجودة فيها وفضل الديمقراطية هنا هو رفع الوصاية عن الشعب من قبل الجميع وهو قادر على لفظ كل ما هو بذيء أو متدني، كما أن أهم مزايا وضمان المساواة أمام القانون في المجتمع الديمقراطي هو احترام حقوق المواطن وفيما تقدمه الدولة من خدمات للجميع من خلال حكومتها القائمة على تولى المصلحة العامة والخاصة لكل فرد في المجتمع الموجودة فيه. (إسماعيل صبري عبد الله، 2002 م، ص ص 41 - 45).

4 – التمكين: Empowerment

إن تشكيل الحرية وإنشاء الأحزاب السياسية في المجتمع بات ضرورة ليس فقط لتمكين التيارات السياسية المختلفة الموجودة في المجتمع من التعبير عن نفسها بأسلوب شرعي، بل إنها قبل كل شيء ضرورة لإقامة الفرصة للقوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتحدة والمتغيرة لكي تعبر عن مصالحها المتنوعة ولا خوف إطلاقاً من حرية التكوين لديهم من قبل الحكومة الديمقراطية، فحركة المجتمع واتجاهات الجماهير المتنوعة هي التي ستحدد عملياً الأحزاب السياسية الهامة ذات الوزن الانتخابي الموجود وتلك التي ستظل صغيرة الحجم محدودة التأثير أم غيره، (إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 64)

لذلك تنعكس من قدرة الأحزاب السياسية على التمكين في ممارسة نشاطاتها وإعطاء الحكومة المتقلدة للحكم تطبيق مبدأ الحرية لتنفيذ تلك النشاطات التي تؤدي بالتالي الى الاستقرار السياسي داخل المجتمع بكافة مؤسساته وأحزابه السياسية سواء كانت داخل أو خارج الفئة الحاكمة أو الصفوة مثلما يُطلق عليها البعض.

إن قضية الاستقرار السياسي التي من الممكن توفرها ووجودها في داخل المجتمع لا تنحصر فقط في تأمين انتقال حكومة رئيس الدولة أو تحديد الفترة الرئاسية المقررة له بل إنها أعمق من ذلك بكثير، حيث أن تحقيق الاستقرار السياسي المطلوب في أي دولة ومجتمع يتأكد من دعم المؤسسات الديمقراطية والحكومية والأهلية أيضاً، وذلك بتوفير كامل الحرية لتكوين الأحزاب السياسية الموجودة والعاملة في داخل المجتمع من خلال حركتها وضمن جدية الانتخابات اللازمة لها ونزاهتها في إطار من النقد الاقتصادي والعدل الاجتماعي والسياسي البناء والمفيد للجميع والقائم على أساس الصدق بين الحاكم والمحكوم، (إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 74) ، ونتيجة لذلك فإنه إذا غابت المصادقية الحقيقية بين الحكام والمواطنين في الدولة والمجتمع لا يمكن أن تستقر الأوضاع السياسية أو غيرها لا سيما في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية الموجودة (إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 87) في بعض من الدول والمجتمعات المطلوب منها ذلك الوجود للتحول والتحقيق الديمقراطي الفعلي.

6 - قوة (*) الشرعية للنظام الديمقراطي السياسي الحاكم:

يُعرف النظام السياسي على أنه هو مجموعة متعددة من النماذج المتنوعة والأنماط المختلفة المتداخلة والمتعلقة بعملية صنع القرارات السياسية المختلفة في الجماعة والمتمثلة بالصفوة الحاكمة، أما فيما يتعلق بمكونات النظام السياسي فهي مجموعة من العناصر الواقعة في إطاره الداخلي الحاكم في داخل المجتمع. كما يعرف ديفيد أيستون النظام السياسي والذي يعتبره على أنه هو جزء من النظام الاجتماعي الموجود والاشمل وما هو الا مجموعة من العناصر المختلفة المتصلة بالحكم الظاهر وتنظيماته المتنوعة والجماعات السياسية الحاكمة والسلوك السياسي الموجود، وأنه أي النظام السياسي يتحدد بمجموعة من الأعمال المتصلة مباشرة أو غير مباشرةً بالقواعد الملزمة لكافة نواحي الحياة في المجتمع، (محمد أحمد المصالحة، 2000 م، ص ص 18 - 19)، ولذلك فقوة الشرعية للنظام السياسي الحاكم وخاصةً إذا كان متبعاً للمنهج الديمقراطي السليم والفعلي تتبع مما يلي:

1. القانون: Law .
2. الدستور: Constitution .
3. الشرعية والعدل: Legitimacy And Justice .
4. حقوق الإنسان: Human Rights .

ولا بد هنا من تناول كل من هذه العوامل المؤثرة في وجود النظام السياسي المطبق للمنهج الديمقراطي الحقيقي والفعلي كل على حدا، من أجل توضيح الطريقة السليمة التي يوجد بها تطبيق النظام السياسي الديمقراطي في طريقة حكمه، وهذه العوامل هي:

(*) إن (القوة يمكن تعريفها بأنها إجمال التمكن من توظيف الإرادة في مسار رغبة وميل الإنسان)). (المصدر: حسين أحمد فروان، مرجع سابق، ص 128).

1 - القانون: The Law :

إن القوة السياسية حسب تعريف ماكس فيبر لها هي عملية ضبط للقرارات وخاصةً السياسية في الدول المختلفة من قبل عدد من الأفراد المتولين للصفوة الحاكمة وهي التي كثيراً ما يتوصلون من خلالها في أعمالهم لتحقيق رغباتهم الخاصة بهم بالرغم من معارضة آخرين لهم في داخل المجتمع سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات مجتمع مدني، فالقوة هنا إذاً هي مجرد وسيلة تستخدم بطريقة معينة في التفاعلات الاجتماعية وغيرها وتعمل على ايجاد تغييرات مختلفة في تصرفات وسلوك الآخرين سواء كانوا أفراداً أو مجموعات مُتمثلاً ذلك بمنظمات المجتمع المدني الموجودة في المجتمع، (عبد المجيد عرسان العزام ومحمود ساري الزعبي، 1988 م، ص 57)، فهذه هي تُعتبر بمثابة احتكار للقوة الشرعية في الدولة مثلما ظهر عند ماكس فيبر، (شانتال. ميلون. دلسول، 1994 م، ص 195)، حيث يرى ماكس فيبر بضرورة إضفاء الصفة السياسية بشكل كبير على أية تنظيم أو رابطة في أي منطقة كانت، (بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى، 1990 م، ص 7)، ولذلك فلا بد من وجود القانون الحاكم لذلك المكان.

إن القانون الموجود والمُطبق هو شكل مختلف عن غير تطبيقه، ومن المفترض ان يكون سابقاً للسلوك البشري مهما كان يوجد في التقدم الاجتماعي والسياسي،

فإذا كان القانون والسلوك متماثلان تماماً فلن تكون هناك حاجة للقانون لأن السلوك يلزم قاعدة أساسية لتوضيحه مُتمثلاً ذلك بالقانون، فالناس يفعلون بالفعل ما هو مطلوب منهم ويمتنعون عما هو خارج عن إرادتهم، وبذلك إذا كان جميع سلوكهم صحيح فلن تكون هناك حاجة لقانون يوجه السلوك، فالمرء يستخدم القانون بالضبط بمختلف مناحي الحياة لكي يغير ما هو قائم الى ما ينبغي أن يكون عليه العمل، (دافيد. ب. فورسايت، 1993 م، ص 232)، فالقانون هنا إذاً هو الوسيلة المثلى المُستخدمة لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها بين أفراد المجتمع مهما بدا بينها من تعارض أو اختلاف (عاصم أحمد عجيلة ومحمد رفعت عبد الوهاب، 1983 م، ص 84).

إن قوة الطبقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تختلف في تطبيقها للنظام الديمقراطي وخاصةً الطبقات من الناحية السياسية وهي الطبقة الحاكمة والمحكومة داخل الدولة، (عبد المجيد عرسان العزام ومحمود ساري الزعبي، مرجع سابق، ص 60 - 61)، فالسلطة مقيدة وليست مطلقة حسب رأي لوك. (عبد المجيد عرسان العزام ومحمود ساري الزعبي، مرجع سابق، ص 116). أما المفكر البريطاني البرت فن دبس (1835 م - 1922 م) وهو من دعاة الحتمية التاريخية وأنشغل بأكثر من غيره بالنواحي القانونية في المجتمعات فيرجع الأفكار المختلفة الى أسس القانون، كما أشار الى التخلف الثقافي، ولهذا السبب فكثيراً ما يحدث في المجتمع أن رأياً أو مثلاً أعلى بين الناس يتحول الى قانون مطبق عند الجميع بعد أن تكون قوته المُتمثلة بالتأثير الثقافي قد تبددت فعلاً وأصبح غير ذي موضوع اجتماعياً بين الناس، (ادوارم. بيرنز، 1988 م، ص 17 - 18). أما دولة وحكومة القانون في النظام السياسي الديمقراطي فتتمثل أهم عناصرها فيما يلي: (سعد الدين إبراهيم، 1984 م، ص 40).

1. وجود الدستور.

2. الفصل بين السلطات.

3. خضوع الحكام للقانون.

4. انفصال الدولة عن شخص حكامها.

5. تدرج القواعد القانونية.

6. إقرار الحقوق الفردية للمواطنين.

7. تنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة.

إن دولة القانون أو الدولة الضامنة مثلما تم تسميتها تقوم على أساس فكرة أن دولة القانون الموجودة ليست أيديولوجية سياسية أو فكرية أو غيرها بل هي قبل أي شيء آخر تنظيم سوسيولوجي سياسي حقيقي في الوجود والعمل والتطبيق تمده اعتبارات ومبادئ متواضعة واعية لما تنطوي عليه من تناقضات مختلفة ومن نقص خاص بالكمال الظاهر، كما أن دولة القانون والنظام السياسي إنما تفترض من حيث شرطها الأساسي في وجودها وتطبيقها للقانون بشكله الصحيح توافقاً إرادياً من قبل كل فرد يرتضي طاعة قواعدها الموضوعية لها (شانثال. ميلون. دلسول، مرجع سابق، ص ص 197 - 199).

كما تُعتبر العلاقة بين الديمقراطية كتطبيق فعلي وبين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بأنها علاقة دائرية وليست ذات اتجاه واحد وليست الديمقراطية فعلاً عاملاً تابعاً دائماً، فالعلاقة بينهما علاقة أخذ وعطاء أي علاقة تأثير وتأثر أو علاقة ديناميكية وليست ثابتة (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 81 - 90)، حسب الوسائط الاجتماعية، حيث تهدف إلى إكمال الصورة أو ظهور الصورة لها بإطارها الكامل وبشكلها الصحيح في الوجود والتطبيق الفعلي (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 98).

إن نجاح الديمقراطية يتوقف على العديد من العوامل منها التطور الاقتصادي، ودرجة التصنيع، والتجانس الداخلي قومياً ولغوياً ودينيّاً، كما أن التأصيل التاريخي في وجوده وتحليله للديمقراطية الفعلية، بالإضافة إلى العوامل السابقة يؤدي إلى المساعدة في نمو المقومات الاجتماعية اللازمة والضرورية لدرجة الزيادة في الديمقراطية الفعلية ودعمها، لذلك فلا بد من إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لأنها تجعل بل وتسهل للمواطنين فرصة وحرية المشاركة السياسية من خلالها وبذلك تؤدي إلى تنمية التحول الديمقراطي، (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 89 - 95). كما أن هنالك علاقة بين البنية الاجتماعية والخصوصية الاجتماعية التاريخية والديمقراطية الفعلية، فهذا له علاقة بتطور الديمقراطية، (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 98). لذلك فلا بد من رؤية الديمقراطية في جميع الميادين من الأسرة، فالمدرسة، فالجامعة حتى الوصول إلى سلطة الدولة الحاكمة المُتمثلة بالصفوة (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 109).

إن دراسة التطور السياسي لأي مجتمع تتطلب تحليل العوامل الداخلية والخارجية لذلك المجتمع، (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 111) حتى في ظل وجود النظام الديمقراطي فإن الحاكم مفوض من الشعب، لذلك فيجب عليه أن يستشير قبل اتخاذه للقرار النهائي الخاص بالجميع. (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 158) كما أن جوهر القومية الموجودة يتمثل بنظرية للشرعية السياسية، حيث تأخذ في الاعتبار عندها تطابق الانتماء الثقافي بين المحكومين والحاكمين، (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 169) لذلك فلا يمكن قيام دولة ديمقراطية حقيقية فعلية إلا بمحافظه الجماهير عليها وبدون ذلك يحدث العكس أي يصبح نظام الحكم الموجود بصورة ديكتاتورية (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 185).

إن الديمقراطية الفعلية تعمل على سيادة الشرعية (*) المُتمثل ذلك بالشرعية على السيادة القطرية لكل دولة، أما القومية

Nationalism (*) فتقلص عندها السيادة القطرية من أجل التجميع للكُل،

(*) الشرعية: Legitimacy

لذلك فلا بد من العمل على تحقيق الإطار الموفق بينهم، كما أنه من نتائج الديمقراطية الفعلية أنها تدعم بل وتؤدي إلى الوحدة وتحافظ عليها في الوجود والعمل وبدونها لا يمكن قيام الوحدة في أي قطر عربي أو غيره، (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 189 – 192) وكما يظهر فإن النضال الوطني هو في الوقت نفسه نضال ديمقراطي من أجل التصحيح، لذلك فلا يمكن قيام ديمقراطية في ظل التواجد الاستعماري وبالتالي فإن الاستقلال الوطني الظاهر هو شرط لتحقيق النظام الديمقراطي الفعلي، وذلك على اعتبار أن النضال السليم من أجل الاستقلال الصحيح يتضمن مشاركة فعلية جماهيرية واسعة النطاق وفي كافة المناحي، ويتضمن أيضاً انخراط قطاعات كبيرة ومختلفة من المواطنين المُقيمين في العمل من أجل الاستقلال بأشكال مختلفة وواضحة، (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 195 – 196)، حيث يعتبر مفهوم الديمقراطية الفعلية من المفاهيم التابعة لمفهوم الدولة،

(سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 204) لذلك فلا بد من دراسة النسق السياسي والاجتماعي والتاريخي كل على حدها، وكما يُعتبر فإن هنالك اختلاف في أساليب الديمقراطية المطبقة في كل دولة عن غيرها، لذلك فلا بد من دراسة تاريخ البلد وفحص واقعها الماضي والحالي، فلا نجاح للديمقراطية الفعلية إذا لم يكن هنالك قدراً مناسباً من التنبه والحرص على الضرورة لعمليات التنمية المُستدامة خاصة فيما يتعلق بجوهر العملية الديمقراطية بمختلف معانيها السياسية وغيرها. (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 211)

إن حيوية الأطراف المختلفة العاملة في وجودها وإطارها للنخبة السياسية ومدى قدرتها على المشاركة الواسعة في اتخاذ القرار السياسي المناسب، يعتمدان إلى حد كبير على بناء اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي يدعم بذلك إمكانية أدائها لهذا الدور المهم. (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 215) كما أن التقيد بقواعد اللعبة الديمقراطية الفعلية يبعد عن الاستبداد للحاكم والمحكومين، فحتى في الدول الغربية حالياً لا تقاس ديمقراطية القرار السياسي الفعلي بمدى مشاركة الأحزاب السياسية والسلطة التشريعية فقط ولكن باتساع دائرة المتخصصين في مختلف المجالات أيضاً والذين شاركوا في مختلف أمور اتخاذ القرارات المناسبة للجميع. (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 234)

2 – الدستور: Constitution:

إن ما يوجد في داخل المجتمع المستقر من حيث الحكم هو الذي يمتلك دستوراً قوياً وواسعاً ويسعى فيه المواطنون كافة إلى جعل حركتهم المتنوعة في إطار ذلك الدستور القائم وفي مواكبة القوانين الظاهرة، (حسين أحمد فروان، مرجع سابق، ص 127). كما أن الاتجاه الدستوري الحديث يهدف في الأساس إلى إعطاء السيادة للشعب على اعتبار أن ذلك الإعطاء يعتبر متفقاً بمقدار أكثر مع النظام الديمقراطي الفعلي المُطبق في المجتمع (عاصم أحمد عجيلة ومحمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 45).

هي أن: ((من يخضعون لسلطة الدولة يُظهرون اقتناعهم ورضاهم عن سلطة الحكومة)) لذلك فالقوة غير السلطة، (المصدر: أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2005 م، ص 467).

(*) القومية: Nationalism

هي مبدأ إيديولوجي وسياسي ينعكس في أفكار وتصورات، تجعل من حبّ الوطن القيمة الاجتماعية الأساسية، وتعمل على زيادة ولاء الفرد للوطن، وتنطوي القومية على الشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين. (المصدر: سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، حوارات لقرن جديد – عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت ودمشق: دار الفكر المعاصر ودار الفكر، الطبعة الأولى، 2006 م، ص 232).

كما أن المداولات الفعلية في تفسير نصوص الدستور في ظل وجود وتطبيق النظام الديمقراطي ينبغي أن تمتد لتشتمل على ما يحتمل أن يكون في مختلف المجالات الحياتية، (إدموند كان، د. ت، ص 44)، فالقصد من التغييرات الدستورية هو توسيع نطاق الحكم للشعب كما كان ذلك بعد الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر الميلادي في دول أوروبا الغربية. (ادوارم. بيرنز، مرجع سابق، ص 11)

إن المفكر الأمريكي الليبرالي وودرو ويلسون (ولد سنة 1856 م) كان قد كتب أن الدساتير الموجودة في المجتمعات ليست اختراعاً وهي لا تخلق الحرية كاملة بل أنها متأصلة الجذور في الحياة والواقع الاجتماعي والثقافي والظروف والبيئة أيضاً إنها ليست الحرية الكاملة بل هي تعبير عنها، فالديمقراطية الفعلية تأتي أولاً كواقع موجود، أما الأنظمة فهي تجسيدا لها في وجودها وأعمالها وتختلف بين بعضها البعض وخاصةً في تطبيقها لها. (ادوارم. بيرنز، مرجع سابق، ص 22)

لقد أيد أرسطو حكم القانون القائم على الدستور أو الحكم الدستوري والحكومة الدستورية، حيث يتمثل ذلك بقول أرسطو: أن الإنسان حين يكتمل يصبح أفضل الحيوانات جميعاً ولكنه حين يترك العدالة والقانون يصبح أخطأها، وهذا طبعاً خاضعاً للمعرفة والتجربة لدى الناس جميعاً، حيث تختلف الدساتير الديمقراطية الفعلية الموجودة أيضاً باختلاف النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والتعليمي للدولة أيضاً (بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى، مرجع سابق، ص 44 - 45). كما أن الدستور القائم في أي دولة كانت يعتبر هو أساس القوانين جميعها ومن ثم لا يجوز للسلطة القائمة التشريعية أو غيرها من أن تسن قانوناً يخالف الدستور الموجود في داخل الدولة. (إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 87)

أما مبادئ قيام الدستور الموجود في الدولة فهناك العديد من المبادئ المتعلقة بقيام الدستور الديمقراطي الحقيقي في أية دولة ديمقراطية فعلية ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

1. الشعب مصدر السلطات جميعها.
2. سيادة القانون على الجميع.
3. الفصل بين السلطات الثلاث والسلطة الرابعة.
4. حرية التعبير للجميع.
5. تداول السلطة بشكل سلمي كل فترة زمنية مناسبة ومُتفق عليها. (عبد العزيز الدوري وآخرون ...، مرجع سابق، ص 483)

إن وجود الإصلاحات المختلفة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتخفيف من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية ومن التمييز وهدر الإمكانيات والموارد داخل المجتمعات ودعم عملية التنمية المستدامة بجميع الوسائل المتنوعة والحديثة تشكل الشرط الأول وكذلك المؤشر الفعلي والحقيقي في وجود الديمقراطية الفعلية للنظام السياسي ولأي مقاربة جديده للديمقراطية في المجتمعات العربية المختلفة (عبد العزيز الدوري وآخرون ...، مرجع سابق، ص 496). كما أن الديمقراطية الفعلية تشكل أهم الركائز الأساسية للمشروع النهضوي المتطور كنظام للحياة والحكم وغيابها عن ذلك يؤدي إلى انحطاط وانتحار تاريخي للجميع على حد هذا الوصف لأن غيابها يؤدي إلى الفساد والتهميش والتجميد للجميع من القوانين والأحكام والتنمية والتطور ...، مرجع سابق، ص 502)، لذلك فلا بد من التربية الديمقراطية أولاً في الأسرة والحزب السياسي والنقابة العاملة والنادي الرياضي والمدرسة والدولة الموجودة،

ولا بد أيضاً من توفر الشروط الأساسية اللازمة والضرورية لعملية التحول الديمقراطي الفعلي (عبد العزيز الدوري وآخرون ...، مرجع سابق، ص 506). وكما أن التحولات الديمقراطية الفعلية في النواحي السياسية وغيرها لا يمكن أن تكون ذات قيمة ظاهرة أو حتى أن تحصل أو أن تدعمها أساساً إن لم تكن مرتبطة بقوة بتحولات ومطالب اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية وتعليمية أيضاً. (عبد العزيز الدوري وآخرون ...، مرجع سابق، ص 515).

3 - الشرعية Law:

إن عدم شرعية النظام الديمقراطي الفعلي تعتبر أحد المعوقات الأساسية الموجودة في عملية التحول الديمقراطي القائمة والمشكلة الأساسية هنا تكمن في هيكلية الأنظمة الحاكمة كما توصف بمصطلح "التوصيف السياسي" (علي الكواري، 2004 م، ص 57). كما أن فكرة فيبر ولاسويل وألموند القائلة: بأن القوة الشرعية الموجودة هي الخيط الذي يجري خلال حركة النظام السياسي القائم بما يعطيه صفته وأهميته الخاصة في وجوده وعمله وتماسكه كنظام سياسي ديمقراطي فاعل ذلك أن السلطات السياسية المختلفة وحدها هي صاحبة الحق الشرعي الظاهر في استخدام الإكراه وإلقاء الأوامر التي تطاع من قبل الجمهور، فهو عندما يتحدث عن النظام السياسي الحاكم في أي دولة يضمنه كل التفاعلات الحيوية التي تؤثر على الاستخدام الأمثل أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه المادي على الجميع. (عبد المطلب غانم، 1984 م، ص 16).

لذلك وبما أن العملية السياسية تمتد الى استخراج أو خلق وتعديل أشياء ذات قيمة موجودة ومهمة في المجتمع، لذلك فتطلب التغيير منه على أن تحديد قيمة الشيء لا تنبع من ذاته دائماً وإنما من استخداماته البديلة للجميع ومن علاقته الظاهرة ببدائله في نظر المهتمين به وغيرهم، لذلك فلا يستطيع أي نظام سياسي قائم في وجوده وعمله من القيام بدوره المطلوب منه في عمليات متنوعة في الخلق والتعديل والتوزيع على الجميع لكل الأشياء المطلوبة ذات القيم للمجتمع ككل ولذلك ينحصر دوره الفعلي في الأشياء التي تحتل قمة قائمة ومهمة هذه الأشياء المتنوعة مما يعني عملية تجميع للكل واختيار للجميع وتفضيل للبعض قبل وأثناء الأداء الفعلي للنظام الموجود. (عبد المطلب غانم، مرجع سابق، ص 18 - 19).

إن بيئة النظام السياسي القائم في أي دولة تتمثل في موقع النظام السياسي في البيئة الخاصة به والتي تضم ثلاثة نظم مجتمعية وهي النظام الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي وصاحب الارتفاع الظاهر في مستوى المعيشة الموجودة جعل أنماط السلوك غير المتقدمة أكثر ديمقراطية فعلية نتيجة فتح باب التعليم المستمر أمام أبناء المجتمع ككل، (عبد المطلب غانم، مرجع سابق، ص 27 - 34) وكل ذلك لا بد من أن يكون مقبولاً بصفة شرعية لدى الجماهير ككل.

إن جوهر الديمقراطية الفعلية هو أن المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات عليهم هم مصدر مشروعية الحكم القائم، حيث تحكم الاغلبية من خلال ممثلين وصلوا الى سدة الحكم عبر انتخابات نزيهة وزمنية عامة حرة وسرية تجري بصورة دورية زمنياً ويضعوا قوانين مختلفة نابعة من رؤيتهم للتطبيق الموجود في المجتمع ومتى ما بدا للجميع أن هذه القوانين تحتاج الى تغيير مطلوب غيرت بطرق متعارف عليها من خلال تطبيق القانون الديمقراطي الفعلي من خلال النخبة الحاكمة. (علي الكواري، مرجع سابق، ص 131)

4 - حقوق الإنسان Human Rights :

إن قواعد حقوق الإنسان الموجودة في مختلف دول العالم ليست مجرد معايير قانونية فقط بل هي توفر أيضاً الأسس الثقافية لبناء مجتمعات ديمقراطية فعلية وعادلة ويتعين عليها بذلك تأصيل هذه القواعد المطلوبة ذات البعد الكوني والأمني في الثقافة المحلية للجميع، ذلك أن عالمية حقوق الإنسان الموجودة ليست سوى ملتقى للخصوصيات في داخل الدول والمجتمعات في أنبل جوانبها وهي تلك المتعلقة بتكريم الإنسان أينما وجد عبر حماية حقه في المساواة أمام الجميع وفي الوجود الصحيح وفي العيش الكريم وفي المشاركة الفعلية في تقرير مصيره الفردي والجماعي في داخل الفئة والمجتمع والدولة المتواجد فيها. (أمنية لمريني وآخرون ... ، 2000 م، ص 15)

كما أن انتهاكات حقوق ذلك الإنسان قد عمقت المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأدت الى وجود أزمة مشروعة تولدت عنها ظواهر مختلفة وحركات متنوعة ذات قدرة كبيرة وواسعة على تعبئة قطاعات وفئات عريضة تعاني من التهميش في الوجود والعمل من حيث الوضع الاجتماعي والإقصاء السياسي والثقافي والحرمان الاقتصادي والتنموي والنقمة إزاء مظالم النظام الدولي الموجود وأدى كل ذلك الى المزيد بشكل مستمر من العنف وعدم الاستقرار الظاهر وانتهاكات حقوق الإنسان القائمة وفي أقطار عديدة وجد الديمقراطيون الفعليون ودعاة حقوق الإنسان الحقيقية أنفسهم بين مطرقة العنف الرسمي مثلما هو ظاهر من خلال الأنظمة وسندين العنف الأهلي المتمثل بالجماهير وضعف الدعم من المحيط الدولي أيضاً، ولا يمكن القدرة لها في التأثير بذلك على هذا المحيط بفعالية حقيقية إلا عبر تقوية أدوات التأثير فيه ومن ضمنها التنظيمات المطالبة بحقوق الإنسان منفردة ومجتمعة ومتفاوتة في كافة الدول والمجتمعات. (أمنية لمريني وآخرون ... ، مرجع سابق، ص 16)

لقد وصفت حقوق الإنسان هنا بأنها حقوق مناسبة تؤدي الى مطالب أساسية ضد السلطة الحاكمة، فإذا كان لدى المرء الموجود في المجتمع حق متفق عليه من قبل الجميع كان عندها للمرء الحق في أن يطلب شيئاً له ولغيره بشكل إيجابي أو سلبي من السلطات الحاكمة والصفوة المتولية لها في الغالب هي حكومات تمثل دولاً للأمم وشعوب لأن لديها أغلب السلطة الحاكمة لتنفيذ الحقوق بكافة جوانبها وفوائدها للجميع، فإذا قيل أن الحق إنساني في المجتمع فإنه يكون أكثر وأكثر أساسية من الحقوق الأخرى كون ذلك الحق الإنساني يهتم بوجود الإنسانية على وجه هذه الأرض، ولذلك فلا بد من وجوده بشكل أولي على اعتبار اهتمامه بالإنسان، (دافيد. ب . فورسايت، مرجع سابق، ص 21) وهناك أساس فلسفي تاريخي آخر لحقوق الإنسان الموجودة والمطالب بها من قبل الجماهير وهو المذهب الليبرالي الغربي في أصله، (دافيد. ب . فورسايت، مرجع سابق، ص 200) والقائم على أساس الحرية الفردية لكل من الفرد والدولة والمجتمع ويمكننا هنا أن نثبت عالمية حقوق الإنسان الموجودة بتأمل المغزى العميق للدعاء بالنسبية الثقافية أو بنسبية الحقوق المطلوبة، فهذه النسبية منسوبة لثقافة معينة وهي ثقافة لكل الشعب وليست لبعضه فقط، والأسلوب الوحيد للتعرف على مضمون هذه النسبية في الثقافة أي ما يفضله شعب معين من قواعد وتطبيقات ومؤسسات وفقاً لقيم ومعايير معينة هو تمكين هذا الشعب من إظهار إرادته بحرية وفقاً للثقافة الدارجة له والمطالبة بالتغيير على أساس الوعي وفي الظروف الحديثة مثلما هو ظاهر، فالطريقة الأساسية هنا وإن لم تكن الوحيدة لإظهار إرادة الشعب هي الاقتراع العام من خلال الانتخابات الفعلية بشكل صحيح وخاصة الاقتراع حول اختيار ممثلين لهذا الشعب المتمثلة بالصفوة واستفتاءؤه بصدد اختياراته للقائمين على حكمه. (محمد السيد سعيد، 1997 م، ص 29)

إن مكونات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان عندها تأتي من ثلاثة وثائق وهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 م، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الأول، (محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 31) حيث تُشكل هذه المكونات كلها منظومة لحقوق الإنسان في كافة الدول والمجتمعات، هذا إذا تم تطبيقها بعدالة حقيقية على جميع الدول والمجتمعات والأفراد والمؤسسات فيها.

أما في مجال الدفاع الفردي أو المشترك عن حقوق الإنسان في مختلف الدول والمجتمعات وتعزيز احترامها لدى الجميع على المستوى الفردي والإقليمي والعالمي فإن تعدد الآليات واضحة وأن تكون جميعها آليات وأدوات للنضال السلمي بشكل كامل وأن يتم التركيز على تلك الآليات والأدوات الأساسية واللازمة والأكثر فاعلية على ضوء الظروف المحددة لها والتي تمر بها أمة من الأمم أو مجتمع من المجتمعات. (محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 97) وفي النهاية للحديث عن موضوع الحقوق لا بد من الإشارة إلى أنه ليست الحقوق الطبيعية من الثوابت في تاريخ الإنسانية المتحضرة، إنها من المتغيرات، (ملحم قربان، 1983 م، ص 59)، لذلك فلا بد إلا أن يكون لها أوجه وسمات مختلفة وخاصة في التطبيق لها، فقد تم تطبيق القوانين المتمثلة والمندرجة تحت اسم حقوق الإنسان في مجتمع أو دولة من الدول بصورة قد تختلف نسبياً عن غيرها من الدول الأخرى نتيجةً لتحكم عوامل متداخلة قد تكون قديمة أو حديثة على وجود تلك المطالب بحقوق الإنسانية جمعاء.

7 - المبادئ الأساسية اللازمة للنظام الديمقراطي:

إن المبادئ الأساسية للديمقراطية أو ما أطلق عليه الحكم الصالح تتمثل فيما يلي:

1. مبدأ الجماعة Principle Community المتمثل باتخاذ القرار الجماعي.
2. مبدأ التعدد The Principle Of pluralism المتمثل باتخاذ القرار من هيئات متعددة في داخل الدولة.
3. مبدأ التوازن The Principle Of Balance المتمثل باستقلالية الهيئات لتحقيق التوازن في داخل المجتمع.
4. مبدأ التمثيل والنيابة The Principle Of Representation , Prosecutorial أي تمثيله للهيئات المتنوعة.
5. مبدأ التداول The Principle Of Circulation أي استقلال الوظيفة العامة عن شاغلها وتغيير شاغلها كل فترة زمنية معينة بشكل سلمي. (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص 37)

8 - قيم النظام الديمقراطي :

إن النظام السياسي أينما وجد خاصة في ظل تطبيقه للنظام الديمقراطي الفعلي لا بد له إلا أن يمتاز بالعديد من القيم الأساسية فيه ومن هذه القيم ما يلي: (عبد العزيز الدوري وآخرون ...، مرجع سابق، ص 442)

1. الحرية الكاملة في الرأي والتعبير Liberty .
2. العدالة الاجتماعية بين الجميع Justice .
3. المساواة أمام القانون Equality .
4. التضامن الاجتماعي مع الجميع Solidarity .
5. التكافل الأسري والجماعي والمجتمعي والدولي Interdependence .
6. الاحترام المتبادل بين الجميع Mutual Respect .
7. التداول السلمي للسلطة الحاكمة Peaceful Rotation .

8. المعاملة القانونية المتمثلة بالسيادة للقانون على الجميع Legal Treatment .

9 - الحقوق في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الفعلي:

تعتبر الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها هي اللازمة للعملية الديمقراطية الفعلية وتتمثل هذه الحقوق

بكل مما يلي:

1. الحق في الإضراب عن العمل لأسباب مقبولة The Right To Strike Work .
2. حق النقد والاحتجاج لما هو غير مقبول Right Criticism And Protest
3. حق الاجتماع والتجمع للتعبير عن الرأي The Right To Assemble And Assembly .
4. الحق في بعض الامتيازات القانونية من أجل اتخاذ السلطة التشريعية للتغيير في بعض القوانين The Right To Some Legal Privileges .
5. تشكل الحقوق البداية الأولى كضحايا للبرامج التنموية من أجل تحقيق مبدأ التنمية المستدامة والتحديث في مختلف النواحي Rights Are Beginning The First Victims Of Developmental Programs . (ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 181)

لقد ظهر من خلال ما تم ذكره أن ذلك كله يعني أن القائمين على الحكومة في المجتمع يضحون بتلك الحقوق الموجودة والتي يمنحها النظام الديمقراطي الحاكم للشعب على الرغم من أنها تشكل ضربة قوية للسلطة الحاكمة ولهم أنفسهم أي النخبة الحاكمة في السلطة، إلا أن تلك التضحية تظل تمثل القاعدة العامة المجتمعية لمستقبل أفضل حتى ولو كان على حساب مراكزهم الشخصية في الحكومة، فالحركات السياسية والاجتماعية تنتخب من أجل البناء وليس من أجل المصالح الشخصية، إذاً فقبول التضحية بحاجات النخبة الحاكمة يظل مقبولاً ديمقراطياً من أجل المصلحة المجتمعية العامة ككل، كما أن بنية النظام الديمقراطي الفعلي تتطلب العمل على العديد من الخطوات الحاسمة منها:

1. ضرورة الفصل بين الدولة والأحزاب السياسية في داخل الدولة، بمعنى فصل الحزب السياسي الحاكم ومصالحه عن الحكومة. (جاي. س . جودوين، 2000 م، ص ص 94 – 95)
2. عدم استغلال مواقع صاحب الحزب السياسي الفائز في الانتخابات لموقعه من أجل العمل على النهوض بحزبه السياسي وإنما يجب أن يهتم بالمصلحة العامة للجميع دون تأثير لاتجاهه السياسي فموقعه أصبح يختلف الآن عن الماضي.
3. تأكيد التعددية السياسية والحزبية والاجتماعية والإعلامية المتنوعة، وأعمال حق المشاركة للجميع في إدارة الشؤون العامة في داخل المجتمع والدولة. (تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، 1993 م، ص 45)

10 - الأمم المتحدة والتنمية الديمقراطية:

تعود جذور تشكيل هيئة الأمم المتحدة الى العام 1942 م عندما وقع مندوبوا 26 دولة في العالم على ميثاق الأطلسي وأطلقوا على أنفسهم أسم الأمم المتحدة، أما في العام 1943 م وبعد انعقاد مؤتمر موسكو،

فقد أعرب المؤتمرين فيه بشكل علني وواضح على ضرورة تشكيل منظمة دولية تقوم على أساس السيادة لكل الدول الساعية والهادفة الى السلام ومن أجل الاستتباب للسلم والأمن الدوليين، وبعد ذلك وفي مؤتمر طهران المنعقد في شهر كانون الأول من نفس العام المذكور سابقاً 1943 م تم بحث مستقبل هذه المنظمة وفي خريف عام 1944 م عُقد لقاء جديد في دومبارثون أو كس القريبة من واشنطن تم فيه إجراء محادثات تمهيداً لتأسيس هذه المنظمة الدولية الجديدة، حيث تم في هذا المؤتمر وضع مشروع يتمثل بالميثاق للهيئة الدولية الجديدة، بالإضافة الى وضع وثائق أخرى هامة متعلقة بتأسيس هذه المنظمة الدولية، وأخيراً وفي مؤتمر يالطا في الاتحاد السوفيتي تم حسم الامر في ذلك الموضوع في عام 1945 م وتم تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وذلك بعد أن تم عقد مؤتمر تأسيسي في نيسان سنة 1945 م بعد مؤتمر يالطا ثم الدعوة لذلك المؤتمر التأسيسي، وبعد ذلك تم عقد مؤتمر سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان سنة 1945 م وذلك بعد أن تم تجهيز مواد ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي أقر في 26 حزيران من نفس العام 1945 م وتمت المصادقة عليه من قبل الدول العظمى الخمس وهي روسيا، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، الصين، وفي 24 تشرين أول سنة 1945 م أصبحت تلك الوثيقة هي الوثيقة القانونية الدولية التي تحكم نظام العلاقات بين مختلف دول العالم أجمع. (صايل مومني، 1987 م، ص ص 69 – 71).

إن ميثاق منظمة الأمم المتحدة أصبح بعدها من تحديد ذلك التاريخ ساري المفعول، حيث كان أساس ذلك الميثاق الظاهر في ديباجته يقوم على أساس المساواة للجميع والحرية في الرأي والتعبير والعدالة الاجتماعية، (صايل مومني، مرجع سابق، ص 67) ولقد أخذ أعضاء هيئة الأمم المتحدة بالازدياد تدريجياً وذلك مع زيادة التشكيل للدول في العالم أجمع نتيجة لأهداف حركات التحرر الوطني الموجودة آنذاك وقد كان الازدياد لأعضاء هذه الهيئة بعد عام تأسيسها سنة 1945 م تدريجياً بازدياد نحو الأمام، ففي العام 1945 م بلغ عدد أعضاء هيئة الأمم المتحدة إحدى وخمسون دولة فقط، أما في العام 1959 م فقد بلغ عدد الدول المنضمة كأعضاء لهذه المنظمة الدولية وهي هيئة الأمم المتحدة الى اثنان وثمانون دولة، أما في العام 1969 م فقد بلغت الدول صاحبة العضوية في هيئة الأمم المتحدة الى مائة وأثنان وعشرون دولة، وفي العام 1979 م بلغت دول أعضاء هذه الهيئة مائة وثمانين وأربعين دولة، أما في العام 1985 م فقد بلغت الدول المسجلة كأعضاء في هيئة الأمم المتحدة الى حوالي مائة وستون دولة، أما الآن فقد بلغت الدول حوالي 230 دولة ثلاثة أرباعها من دول العالم الثالث. (صايل مومني، مرجع سابق، ص 75)

لقد أصبح ميثاق هيئة الأمم المتحدة يشكل المقياس الديمقراطي الدولي العالمي لمختلف قارات ودول ومجتمعات العالم أجمع وأن كان ذلك قد اختلف بسبب موازين القوى في العالم التي تكيل بمكيالين خاصة الدول العالمية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة في الدرجة الأولى عالمياً في الوقت الحاضر، أما ميزات منظمة الأمم المتحدة فتمتاز منظمة الأمم المتحدة عن غيرها كونها منظمة دولية عالمية بما يلي:

1. أضخم منظمة في تاريخ البشرية كونها تتمتع بكل من:

أ - التمثيل.

ب - المراقبة.

ج - الوصاية.

2. كما تعتبر من أهم المنظمات على الإطلاق في العالم أجمع من حيث كل من:

أ - المبادئ.

ب - الأهداف والتي أنشئت بالأساس من أجلها.

3 - كما أن لإنشاء منظمة الأمم المتحدة وكونها علامة مميزة من التاريخ النضالي للشعوب المكافحة من أجل تحريرها الوطني وتقدمها الاجتماعي و ضد الحروب ومن أجل التعاون والسلام العالميين حيث ان نشأتها ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. (صايل مومني، مرجع سابق، ص 68).

كما أن منظمة الأمم المتحدة ممثلة بالشرعية الدولية والتي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م بشكل موسع تعتبر من أكبر وأوسع وأضخم المنظمات الموجودة حالياً على وجه الأرض، كما أن منظمة الأمم المتحدة والتي كان تأييدها للديمقراطية الفعلية بعد إنشاؤها، حيث تمثل ذلك في حرص منظمة الأمم المتحدة على الوجود الدائم لتحقيق الإنسانية والدعم للجميع، كما يظهر اهتمام منظمة الأمم المتحدة بالديمقراطية من خلال وجود المؤسسات العاملة فيها، حيث تمثل ذلك بإصدارها للعديد من القرارات التي تحث على ذلك منها:

1. إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر عام 1948 م، والذي يعطي ويهتم بالكثير من الحرية والعدالة الاجتماعية والتشديد على حقوق الإنسان الفردية والجماعية في إطار المجتمع الذي يعيش فيه.
 2. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو والتي تأسست عام 1962 م، المنبثقة عن الأمم المتحدة. (برهان غليون وآخرون ...، 2005 م، ص 208).
 3. اهتمام الأمم المتحدة بالكثير من المؤسسات الداعمة للحرية وحقوق الإنسان في مختلف مجتمعات العالم.
 4. إصدار الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لاحقاً لصدور الإعلان الأول والذي صدر في 16 ديسمبر عام 1966 م، بالإضافة الى البروتوكول الاختياري الملحق بها وصادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر عام 1966 م (حسن البدر اوي، 2000 م، ص 38).
- لقد كان لاهتمام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان بشكل عام تأثيراً كبيراً على الديمقراطية في العالم حيث تعتبر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المبرمة بين دول أوروبا نفسها في عام 1950 م، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في عام 1969 م بمثابة اتفاقيات تطبيقية لما ورد في نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1948 م (محمد عابد الجابري وآخرون ...، 2002 م، ص 833)، ولقد أصبحت مصطلحات "حالة الطبيعة" و"العقد الاجتماعي" (*) الأساس لفكرة حقوق الإنسان عند الغرب، حيث اتصف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بطابع شمولي عالمي متأثراً بتلك الأفكار السابقة له والذي بات يُعتبر بمثابة المُشكل لقياس المعايير الخاصة بالعدالة والحقوق للإنسانية بشكل عام. (محمد عابد الجابري وآخرون، مرجع سابق، ص 835).

النتائج المستخلصة من البحث:

تمثلت أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث بكل مما يلي:

- 1 - توصل هذا البحث إلى أنه يوجد العديد من الاستراتيجيات الأولية اللازمة للنمو الديمقراطي وتحديد شروط التنمية السياسية اللازمة لحدوث عمليات التحول الديمقراطي في المجتمعات.

(*) "حالة الطبيعة": The State Of Nature

هي: الأساس الذي يقوم عليه فكر الفيلسوف الغربي جون لوك (1632 م – 1704 م) .

أما "العقد الاجتماعي": The Social Contract

فهو: الأساس الذي يقوم عليه فكر الفيلسوف الغربي جان جاك روسو (1712 م – 1788 م) .

- 2 – كما تبين من خلال صفحات هذا البحث أنه هنالك تأثيرات مهمة لعمليات التنمية ومكافحة الفساد على نمو الديمقراطية، وظهر توضيح لكل من عوامل تقدم المناقشة الديمقراطية وعمليات التنمية اللازمة للتحويل وتعزيز النظام الديمقراطي في المجتمعات.
- 3 – كما دل هذا البحث على وجود نوعاً مهماً من الشرعية للنظام الديمقراطي السياسي الحاكم والمبادئ الأساسية اللازمة للنظام الديمقراطي في المجتمعات.
- 4 – كما عمل هذا البحث على تحديد قيم النظام الديمقراطي والحقوق في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الفعلي وتوضيح دور الأمم المتحدة والتنمية الديمقراطية في مجتمعات العالم جميعها.

توصيات الباحث:

- بعد الانتهاء من توضيح نتائج هذا البحث المستخلصة منه يرى الباحث أنه من الضروري الإشارة الى عدد من التوصيات المهمة، وقد تمثلت هذه التوصيات في نهاية هذا البحث بكل مما يلي:
- 1 – ضرورة العمل على دعم هذه البدايات اللازمة للتحويل الديمقراطي الفعلي من قبل الأفراد والمؤسسات العاملة في المجتمع وبشكل متعاون.
 - 2 العمل على إجراء العديد من الدراسات المكتبية والميدانية في هذا المجال والمتعلقة بتوضيح الاستراتيجيات الأولية اللازمة للنمو الديمقراطي وتحديد شروط التنمية السياسية اللازمة لحدوث عمليات التحويل الديمقراطي داخل الدول.
 - 3 – عقد مؤتمرات وندوات للتوعية بالديمقراطية بشكل ممنهج ومستمر من أجل إظهار صورة التنمية الديمقراطية والمساعدة في العمل على مكافحة الفساد وتوضيح كل من عوامل تقدم المناقشة الديمقراطية وعمليات التنمية اللازمة للتحويل وتعزيز النظام الديمقراطي في الدول.
 - 4 – قيام ذوي الاختصاص بهذا الموضوع أفراد ومؤسسات بالرفع من قيمته وذلك من خلال الدعوة الى وجوده وتطبيقه من أجل معرفة صورة القوة الشرعية في ظل وجود النظام الديمقراطي السياسي الحاكم والمبادئ الأساسية اللازمة للنظام الديمقراطي في الدول.
 - 5 – القيام من قبل وسائل الإعلام المتنوعة بنشر ثقافة الديمقراطية كونه لا بديل عنها لتحديد قيم النظام الديمقراطي والحقوق في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الفعلي وتوضيح دور الأمم المتحدة والتنمية الديمقراطية في مختلف دول العالم.

مقترحات الباحث:

تتمثل المقترحات التي يراها الباحث في هذا البحث بكل مما يلي:

- 1 – ضرورة العمل على توضيح الاستراتيجيات الأولية اللازمة للنمو الديمقراطي وتحديد شروط التنمية السياسية اللازمة لحدوث عمليات التحويل الديمقراطي الفعلي.
- 2 – الاستمرار في إظهار صورة التنمية الديمقراطية ومكافحة الفساد وتوضيح كل من عوامل تقدم المناقشة الديمقراطية وعمليات التنمية اللازمة للتحويل وتعزيز النظام الديمقراطي الفعلي.

- 3 – مواصلة التنامي في هذا السلوك عالمياً ومحلياً من أجل معرفة الصورة الحقيقية للشرعية في ظل وجود النظام الديمقراطي السياسي الحاكم والمبادئ الأساسية اللازمة للنظام الديمقراطي الفعلي.
- 4 – ضرورة ممارسة السلوك الديمقراطي في مختلف المجالات وذلك لتحديد قيم النظام الديمقراطي والحقوق في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الفعلي وتوضيح دور الأمم المتحدة والتنمية الديمقراطية الفعلية في مختلف دول ومجتمعات العالم.

خلاصة البحث:

في نهاية هذا البحث يرى الباحث أن هذا البحث قد عمل على المساهمة في توضيح الاستراتيجيات الأولية اللازمة للنمو الديمقراطي، وتحديد شروط التنمية السياسية اللازمة لحدوث عمليات التحول الديمقراطي، وإظهار صورة التنمية الديمقراطية ومكافحة الفساد، وتوضيح كل من عوامل تقدم المناقشة الديمقراطية وعمليات التنمية اللازمة للتحول وتعزيز النظام الديمقراطي، ومعرفة كل من صورة القوة الشرعية في ظل وجود النظام الديمقراطي السياسي الحاكم والمبادئ الأساسية اللازمة للنظام الديمقراطي، وتحديد قيم النظام الديمقراطي والحقوق في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الفعلي، وتوضيح دور الأمم المتحدة والتنمية الديمقراطية في العالم.

"المراجع"

- 1 – الشطي، إسماعيل وآخرون...، (2006)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية "بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية"، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 2 – إبراهيم، حسنين توفيق، (2005)، النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 3 – البدرابي، حسن، (2000)، الأحزاب السياسية والحريات العامة – دراسة تأصيلية في 1- حرية تكوين الأحزاب. 2 – حرية النشاط الحزبي. 3- حق تداول السلطة، د. ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 4 – العبي، خالد، (1996)، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الأولى، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، الأردن.
- 5 – السعيد، رفعت، (2005)، الديمقراطية والتعددية: دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق، د. ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
- 6 – إبراهيم، سعد الدين، (1984)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 7 – العلوي، سعيد بنسعيد. وولد أباه السيد، (2006)، حوارات لقرن جديد – عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت، لبنان ودمشق، سوريا.
- 8 – الدومة، صلاح الدين عبد الرحمن، (2003)، المدخل الى العلوم السياسية، الطبعة الثانية، مطبعة جي-تاون، الخرطوم، السودان.

- 9 – المودع، عبد الناصر حسين، (2005)، دليل المصطلحات السياسية، د. ط، مركز التنمية المدنية، صنعاء، اليمن.
- 10 – أبو مصلح، عدنان، (2006)، معجم علم الاجتماع، الطبعة الاولى، دار أسامه للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، الأردن.
- 11 – الدوري، عبد العزيز وآخرون ...، (2001)، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي "بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية"، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 12 – العزام، عبد المجيد عرسان. والزعبي، محمود ساري، (1988)، دراسات في علم السياسة، د. ط، دار الحامد، د. م.
- 13 – الكواري، علي، (2004)، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية "اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي"، الطبعة الاولى، دار الساقى، بيروت، لبنان.
- 14 – المطوع، محمد عبد الله، (2006)، الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير، مجلة الثوابت، العدد 45 ، يوليو – سبتمبر / 2006 م. صنعاء، اليمن.
- 15 – المصالحه، محمد أحمد، (2000)، دراسات في البرلمانية الأردنية "الجزء الأول"، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 16 – الجابري، محمد عابد وآخرون ...، (2002)، حقوق الإنسان في الفكر العربي – دراسات في النصوص، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 17 – بيرنز، ادوارم. (1988)، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة عبد الكريم احمد، الطبعة الثانية، منشورات دار الآداب، بيروت، لبنان.
- 18 – تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، (1993) – حقوق الإنسان في الوطن العربي، د. ط، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، مصر.
- 19 – جودوين، جاي. س. (2000)، جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة – القانون الدولي والممارسة العملية، الطبعة الاولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، القاهرة، مصر.
- 20 – حافظ، صلاح الدين، (1992) ديمقراطية الإعلام ... ديمقراطية التنمية، مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، العدد 67، إبريل – يونية / 1992 م. صنعاء، اليمن.
- 21 – دال، روبرت. أ، (1995)، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، د. ط، دار الفارابي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 22 – دلسول، شانتال. ميلون. (1994)، الأفكار السياسية في القرن العشرين، ترجمة جورج كتوره، الطبعة الاولى، مجد – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 23 – زريق، قسطنطين، (1998)، ما العمل؟ حديث الى الاجيال العربية الطالعة، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 24 – سعيد، محمد السيد، (1997)، مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان، الطبعة الثانية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر.

- 25 – عدلي، هويدا، (2000)، التسامح السياسي – المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، د. ط، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر.
- 26 – عبد الله، إسماعيل صبري، (2002)، الفاظ ومعان الديمقراطية، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع القاهرة، مصر.
- 27 – عبد الله، ثناء فؤاد، (2001)، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي – علاقات التفاعل والصراع، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 28 – عبده، عبد الملك سعيد، (2006)، هوامش يمنية على إعلان صنعاء حول الديمقراطية وحرية التعبير، مجلة الثوابت، العدد 45، يوليو – سبتمبر / 2006 م. صنعاء، اليمن.
- 29 – عجيلة، عاصم أحمد. وعبد الوهاب، محمد رفعت، (1983)، المبادئ العامة للأنظمة السياسية، الطبعة الأولى، "جامعة صنعاء – كلية الشريعة والقانون"، صنعاء، اليمن.
- 30 – غانم، عبد المطلب، (1984)، النظم السياسية المقارنة "نماذج التبادل السياسي في أوروبا وأمريكا"، د. ط، دار القاهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 31 – غدنز، أنتوني، (2005)، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
- 32 – غالي، بطرس بطرس، وعيسى، محمود خيرى، (1990)، المدخل في علم السياسة، الطبعة التاسعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- 33 – غليون، برهان وآخرون ...، (2005)، حقوق الإنسان – الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 34 – فلاته، محمد عبد الله سليمان، (2006)، أزمة العلاقة بين الدول النامية والمتقدمة، مجلة كلية التجارة والاقتصاد (جامعة صنعاء)، العدد الرابع والعشرون، سبتمبر / 2005 م – مارس / 2006 م. صنعاء، اليمن.
- 35 – فروان، حسين أحمد، (2005)، التنمية والتحديث في الوطن العربي (المفاهيم – المحددات – المتطلبات – المعوقات)، الطبعة الأولى، مطابع المتفوق للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.
- 36 – فورسايت، دافيد. ب. (1993)، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الطبعة العربية الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر.
- 37 – قربان، ملحم، (1981)، الواقعية السياسية، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان.
- 38 – قربان، ملحم، (1983)، قضايا الفكر السياسي – الحقوق الطبيعية، الطبعة الأولى، مجد – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 39 – كان، إدموند، (د. ت)، الإنسان والديمقراطية، ترجمة مصطفى حبيب، د. ط، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، مصر.
- 40 – لمريني، أمية وآخرون ...، (2000)، العرب بين قمع الداخل وظلم الخارج (مهمات وأولويات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين) (أعمال المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان - الدار البيضاء في " 23 – 25 إبريل 1999 م ")، د. ط، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – قضايا حركية – 3، القاهرة، مصر.

- 41 – لأبيار، جان وليام، (1983)، *السلطة السياسية*، ترجمة إلياس حنا الياس، الطبعة الثالثة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.
- 42 – مومني، صايل، (1987)، *نحو رؤية استراتيجية عربية موحدة إزاء قضايا العصر*، د. ط، دار الأفق الجديدة، عمان، الأردن.
- 43 – محفوظ، مهدي، (1994)، *اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث*، الطبعة الثانية، مجد – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 44 – مجموعة من المختصين، (1994)، *قاموس الفكر السياسي – الجزء الاول – من حرف الألف حتى حرف العين*، ترجمة أنطون حمصي، د. ط، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.
- 45 – مجموعة من الباحثين ...، (2005)، *قضايا فكرية – من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع – تحدياً للهيمنة الأمريكية – الطريق إلى عولمة بديلة ديمقراطية*، د. ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
- 46 – مناع، هيثم، (2000)، *الامعان في حقوق الإنسان، "موسوعة عامة مختصرة"*، 235 مادة – نصوص أساسية / قاموس إنجليزي / فرنسي / عربي، الطبعة الأولى، الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع وبيسان للنشر والتوزيع والإعلام، دمشق، سوريا، وبيروت، لبنان.
- 47 – نافع، بشير وآخرون ...، (2001)، *المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية*، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 48 – هيرسون، ج. س. (1987)، *سياسات ... وأفكار "دراسة علمية تحليلية لمفهوم النظرية السياسية الاجتماعية مع تطبيقاتها على واقع السياسة الأمريكية العامة"*، ترجمة صلاح الدين الشريف، د. ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.



جميع الحقوق محفوظة © 2021، الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)